

عرض نظرية السلعتين

The Tow-Good Theory presented

كما هو ملاحظ في الفصل السابق فإن هدفنا في هذا الكتاب هو تقديم نظرية عامة عن السياسة الخارجية ، والتي يمكن أن تستخدم في شرح وتفسير جزء كبير من سلوكيات السياسة الخارجية ، وكذلك جزء كبير أيضاً من العلاقات الإمبريقية. ولاحقاً في هذا الكتاب فإننا نطور صياغة رياضية لهذه النظرية. وهدفنا هنا هو تقديم وصف بديهي لمنطقنا. وناقش في هذا الفصل تصورنا المفاهيمي للمشكلة ونعرض افتراضاتنا الرئيسة ونقدم العديد من الفروض التي تؤدي إليها النظرية. ونقوم أيضاً ببعض الجهود لنقارن نظريتنا مع النماذج الموجودة عن عمليات السياسة الخارجية.

ما هو المطلوب شرحه ؟

أحد التطبيقات الرئيسة للمنظور الواقعي الجديد هو أنه يوفر قاعدة لتفسير السياسة الخارجية على ثلاثة مستويات على الأقل.

أولاً: يقدم وسيلة لفهم أعمال معينة للسياسة الخارجية. وبوصفنا محللين ، نريد أن نكون قادرين على شرح وتفسير أشياء من قبيل: لماذا أطلقت الولايات المتحدة صواريخ كروز مهاجمة أهدافاً في أفغانستان والسودان في أغسطس ١٩٩٨ م ، ولماذا قامت نيوزيلندا في منتصف الثمانينيات ببعض الأفعال والإجراءات التي أدت بدورها إلى حل وتفكيك حلف أنزوس ANZUS ، ولماذا أنفقت اليابان ٣٧.٧ مليار دولار على الدفاع و ٩.٤ مليار دولار على المعونات الخارجية في ١٩٩٦ م (بمعدل أربعة دولارات للجيش إلى دولار واحد للمساعدات الخارجية) في حين أن الولايات المتحدة صرفت ٢٦٦ مليار دولار على الدفاع و ١٢.٢ مليار دولار على المساعدات الخارجية.^(١) بمعدل ٢٠ إلى ١ ، وهلم جرا. ويمكننا أن نأخذ مثل تلك الأعمال التي يتم رصدها ونسعى لفهمها من خلال الإطار الواقعي - حيث يبدو كل هذا مطلوباً لبناء مقولة توضح كيف ساهم هذا الفعل في تحقيق أمن الدولة.

ثانياً: تقدم الواقعية الجديدة سبلاً لفهم المواضيع المطروحة على الساحة فيما يتعلق بالسياسات الخارجية

للدولة. فعلى سبيل المثال، تميزت السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسينيات والستينيات غالباً بمصطلح "الاحتواء". لقد كان الهدف العام المنصوص عليه لسياسة الولايات المتحدة هو الحد من توسع النفوذ السوفيتي، وكان معظم قرارات السياسة الخارجية الدقيقة يتم تقييمها بناءً على كيفية مساهمتها بشكل جيد في إنجاز هذا الهدف. وبالمثل، فقد تميزت السياسة البريطانية تجاه ألمانيا في أواخر الثلاثينيات بأنها أحد أشكال سياسة التهدئة appeasement، وتُفسر أفعال معينة من خلال كيفية ملاءمتها لهذا النمط من السياسة، وتقدم الواقعية الجديدة قاعدة يمكن انطلاقاً منها تقييم مثل هذه المقولات.^(٢) فهي تسلّم بأن هدف الدولة هو الوصول إلى أقصى حد من الأمن لها وأن هذا الهدف يتم البحث عنه من خلال تطبيق سياسات القوة. ويمكن لمحلل واقعي أن يفسر سياسة الاحتواء الأمريكية وسياسة التهدئة البريطانية من خلال القول أن الحكومتين كانتا مهتمتين بالأمن (فقد شعر ترومان Truman بتهديد قوي من الاعتداء السوفيتي الذي يصعب كبحه، كما استشر تشامبرلين Chamberlain بتأثيرات الحرب، وأن كليهما قد تبنى إستراتيجية شاملة حول أفضل الطرق لتفعيل مصادر قوتها. وعلاوةً على ذلك، تقدم الواقعية الجديدة أساساً للحكم على مدى حسن تصرف هذه الدول، فقد كانت سياسة الاحتواء ناجحة، في حين أن سياسة التهدئة كانت فاشلة.

أخيراً: تقدم الواقعية أساساً لتفسير العلاقات العامة في الشؤون الدولية والتي تحدث من خلال تجميع أفعال السياسة الخارجية التي تتخذها دول عديدة. ويمكن للواقعية الجديدة أن تقودنا إلى أن نطرح فرضاً، إذ ينبغي أن نلاحظ عموماً، ذلك الارتباط الإيجابي بين التغيير في الإنفاق على الدفاع في دولة ما والتغيير في الإنفاق على الدفاع في الدول المنافسة. وبالمثل، ينسحب ذلك على إطار السياسة الواقعية لإثبات أن الحروب ستكون أكثر تكراراً، ولكن أقل خطورة في النظام متعدد الأقطاب مقارنةً بالنظام ثنائي القطبية.

ويمكن القول أن الكثير من جاذبية الواقعية الجديدة يستند إلى قدرتها على تقديم تفسيرات متكاملة لكل هذه الأمور المختلفة. إننا نريد تفسيراً لجميع هذه المسائل، التي تبدو واضحة تماماً إلى حد أنه ينبغي أن تكون ثمة علاقة بينها، وأن منظوراً واحداً يكون بمقدوره أن يأخذ كلاً منها بعين الاعتبار يبدو أمراً مرغوباً بشكل واضح. إن أحد أسباب فشل الهجوم على الواقعية الجديدة في أن يحظى بقبولٍ واسع ربما يكون لأن من هذه الانتقادات كونها تقدم وبشكل نموذجي شرحاً لشيء واحد. فمثلاً، إحدى أكثر الهجمات حداثة جاءت من هؤلاء الذين يقدمون نظرية ودلائل توضح أن العوامل السياسية الداخلية لها تأثير كبير على خيارات السياسة الخارجية، وهو الاستنتاج الذي يتناقض مع الواقعية الجديدة بشكل مباشر.^(٣) يظهر هذا العمل أن الشروحات الأخرى تشرح بشكل يفوق الواقعية الجديدة تلك العلاقات التجريبية العامة (ونحن نعرف منذ مدةٍ طويلة أن الفروض العامة المشتقة من الواقعية الجديدة لا تلقى تأييداً في دراسات الواقعية التي تطبق على عدد كبير من الحالات large-N studies)، ولكن إلى الآن لم

يتطور شيء من هذا العمل يمكنه أن يؤدي عملاً جيداً في شرح أفعال سياسة خارجية معينة أو الأفكار المهيمنة في السياسات الخارجية لدولة ما.

وهكذا، وبينما تطور نظريتنا العامة للسياسة الخارجية، يواجهنا تحدي ويتمثل في ضرورة أن نوضح أن هذه النظرية بمقدورها أن تقدم شروحاتٍ لعددٍ من الأشياء المختلفة. وفي هذا الفصل نقوم بتطوير مقولتنا على مستوى مفاهيمي بديهي. وللقيام بذلك، فإننا نأمل أن نوضح أن نموذجنا يمكن استخدامه كدليل للوصول إلى شروحاتٍ لأشكالٍ عامة للسياسات الخارجية للدول، وعلى نحوٍ يضيء تفسيرات أفعال سياسة خارجية محددة. ولتفسير ما سبق، نحن نتجاوز الواقعية الجديدة بإظهار كيف أن نموذجنا يحدد الظروف التي تغير الدول بموجبها أشكال سياساتها الخارجية، مما يمكننا من التنبؤ متى سوف تحدث مثل هذه التغيرات. كما نوضح أيضاً أن نظريتنا بمقدورها أن تؤدي إلى تفسيرٍ لأفعال معينة في السياسة الخارجية. وتعد هذه الأحداث المحددة بمثابة الآثار القابلة للملاحظة للسياسة الخارجية (مثلاً تكوين تحالف، إجراء عسكري، مخصصات معونات خارجية) وهي عموماً ما نُعنى بتفسيره، ذلك أننا نريد أن نعرف لماذا تُقدِّم الدول على الأفعال التي تقوم بها، ومتى؟ وإلى أي حد؟. سوف نقدم بعض الأمثلة التي تبين أن نظريتنا توفر أساساً يمكن الانطلاق منه لفهم أفعال بالغة التحديد. ومن خلال قيامنا بذلك سوف نبين مرة أخرى أن نظريتنا تتفوق على الواقعية الجديدة حيث إنها تقدم الأساس لفهم الصراع السياسي الداخلي حول قرارات السياسة الخارجية. وفي فصلٍ لاحق، سنقدم صياغةً رياضيةً وبيانيةً لنظريتنا. وسيتيح هذا إمكانية اشتقاق الفروض العامة التي نقوم باختبارها من خلال التحليلات الإحصائية للعينات الكبيرة large-N. وسوف يوضح هذا أن نظريتنا تأخذ في الاعتبار العلاقات العامة بطريقة أفضل من الواقعية الجديدة.

الافتراضات الأساسية

يمثل الافتراض بأن أفعال السياسة الخارجية موجهة لتحقيق هدف ركيزةً جوهريةً في نظريتنا. وعلى مستوى عام، نشترك في هذا مع الواقعية الجديدة، وكذلك يكمن الاختلاف تحديداً في كيفية تحديدنا لهذه الأهداف مع العديد من المداخل الأخرى لدراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.^(٤)

إن الركيزة الجوهرية للواقعية الجديدة هي أن السياسة الخارجية توجه لصيانة وتعزيز أمن الدولة. وينظر إلى الأمن في الأساس على أنه يعني الأمن العسكري. ومؤدى ذلك أن الهم الأكبر للسياسة الخارجية هو حماية التكامل الإقليمي للدولة ضد أي انتهاك من قبل آخرين، يحتمل أن يكونوا دولاً عدوانية. ويتم غالباً التوسع في تحديد بؤرة مفهوم الأمن ليشمل سلامة آحاد المواطنين في الخارج، وحماية المصالح الاقتصادية، إلى حد أنها تنطوي على حماية وتقديم أيديولوجية ما.

يعتبر الكثير من الواقعيين أن الأمن هو الأسمى ، حيث لا يمكن السعي لتحقيق أي شيء آخر في العلاقات الدولية حتى يتم تحقيق الأمن. بينما يعتقد آخرون أن الأمن هو الهدف الوحيد للسياسة الخارجية. في الواقع ، فإن المعاني المتضمنة لكلٍ من وجهتي النظر تُعد تقريباً متطابقة. فالقبول بأن الأهداف الأخرى يمكن السعي إليها بمجرد تحقيق الأمن لا يتضمن الاعتقاد بأن الأمن المطلق يمكن تحقيقه قط. ويبدو متعذراً أن يتخيل أحدنا دولة كانت آمنةً من التهديد العسكري أكثر مما كانت عليه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ومع ذلك ، ظل الواقعيون الأمريكيون في ذلك الحين يرون العالم محفوفاً بالخطر. فإذا كانت أي دولة لا تستطيع ، على صعيد الممارسة ، تحقيق أمنٍ كافٍ ، لتحوّل اهتمامها إلى أهدافٍ أخرى ، فإنه ينبغي اعتبار السياسة الخارجية بكاملها موجهةً لتحقيق مزيدٍ من الأمن.

وأحد جوانب مشكلة التصور المفاهيمي الواقعية تكمن في أنه ليس بمقدوره توفير شرح لمصدر الدافع المفترض للدولة : فإذا كانت كل دولة مهتمة فقط بحماية ما تملك ، فمن أين يأتي تهديد أمن الدولة؟ ثمة جواب واحد ممكن وهو أن جميع الدول في جميع الأوقات لا تتصرف بمقتضى رأي الواقعية الجديدة. فبالأساس ، تتوقع الدول أنه بالصدفة ، وبدون إنذار مسبق ، سوف يظهر رجل مجنون (مثل هتلر) كقائد دولة وأنه سوف يشرع في مسيرة الغزو ، هذا بالضبط ما تهتم به الدول حسب دعاوى الكثير من الواقعيين. وبما أننا لا نستطيع التنبؤ متى سوف تحدث مثل هذه الحالة ، فيجب علينا أن نكون جاهزين دائماً للدفاع عن أنفسنا. ومن ثم فإن المشكلة مع هذا التفسير أنه يقوض تماماً قدرة الواقعية لكي تستخدم كنظرية شارحة أو تنبؤية. وقد تُركنا بالأساس مع فكرة مؤداها أن الواقعية الجديدة تعمل ، باستثناء عندما لا تفعل ذلك.^(٥)

ويمكن الحصول على صيغة منقحة لهذا الطرح في أعمال أولئك الذين صنفوا الدول إلى نوعين - الدول الهادفة للحفاظ على وضع قائم - والدول المنادية بالتغيير.^(٥) فتلك المنادية بالمحافظة على الوضع الراهن ستكون دفاعية ، بينما تعتقد الدول المتجهة للتعديل أن النظام العالمي الموجود يضعف قدرتها على تحقيق ما تستحقه من المكانة والأمن. وتهدد هذه الدول النظام الموجود ، وإذا كانت قويةً عسكرياً بما فيه الكفاية فسوف تحاول قلب هذا النظام. إن المشكلة التي تواجه مثل هذا الطرح أنه قد أصبح وبسرعة مجرد طرح لغوي. فقد صار يُنظر إلى الدول الرامية للتعديل على أنها دول تسبب عدم الاستقرار وأنها دول "سيئة" ، ونحن نسبغ وصف المطالبين بالتعديل على هؤلاء الذين خسروا الحرب الأخيرة أو على أعدائنا الحاليين.

ويمكن الحصول على الفكرة الأكثر شيوعاً لمصادر تهديد الدول في مفهوم المعضلة الأمنية.^(٦) فوفقاً لهذه المعضلة فإنه حتى في ظل فكرة أن يكون العالم مفعماً بدولٍ محبةٍ للسلام وبدولٍ دفاعية ، فإن الخوف والشك يمكن أن يؤديا إلى التهديد والصراع والحرب. ويأتي هذا تالياً لحقيقة أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تعني أن كل دولة

مسؤولاً إلى أبعد حدٍ عن حماية نفسها. وأن أي إجراء تقوم به دولة لتقوية أمنها (على سبيل المثال، زيادة التسلح، وتشكيل تحالفات، والتوسع الإقليمي) يشكل لا محالةً تهديداً لدولٍ أخرى. ويمكن لأي دولة أن تتصرف لتقوية أمنها بطريقة فردية عقلانية، لكن النتيجة أن جميع الدول تصل إلى حالة أمن أقل. وبما أن الدول تستطيع أن تلاحظ فقط قدرات الآخرين وليس نواياهم، فإنه من الحكمة لكل دولة ألا تثق في الدول الأخرى. إن التصاعد الحلزوني للصراع يبدو محتملاً في هذه البيئة ويكون مدفوعاً بالاهتمامات الدفاعية فحسب. وتتمثل المشكلة الكبرى في هذا الشرح في أنه يثير التساؤل عن سبب تعاون أي دولتين في أي شيء. ولماذا لا نخرط بشكلٍ مطّرد في حرب الكل ضد الكل؟.

تكمّن جذور المشكلة فعلاً في فكرة الواقعية التي مؤداها أن الأمن هو الهدف الوحيد الذي تسعى إليه الدولة. وأن أي شرح لمصدر التهديد في عالم مأهول بدول ذات توجه دفاعي لن يكون مرضياً. ويجب أن يكون هذا مناقضاً للفكرة الأساسية و/ أو مسبباً الرغبة بشأن الإضافات اللاحقة من أجل إنقاذ النظرية. والأكثر أهمية من هذا، أنها تقتضي أن تنبني فكرة "الأمن" والتي تعتبر واسعة جداً إلى درجة تجعل المفهوم بدون معنى.^(٧) ويعد التوسع الإقليمي معزراً للأمن لأنه يقدم منطقة عازلة للدفاع المتقدم. أو أن يكون الانكماش الإقليمي تعزيراً للأمن لأنه يقصر خطوط الاتصال ويؤدي إلى حدودٍ يمكن الدفاع عنها بفعالية. ويزيد منح المعونة الخارجية الأمن لأنه يؤدي إلى استقرار مناطق أخرى وينتج مشاعر ودية. كما أن رفض تقديم معونة خارجية، من ناحية أخرى، يحسن الأمن وذلك بالحفاظ على موارد قيمة للجهات العسكرية ومن خلال رفض تقديم هذه المساعدات لأعداء محتملين. ويضيف تكوين التحالفات إلى الأمن بتأمينه المساعدة عند التعرض لهجوم. ويمكن أن يقلل تشكيل التحالفات من الأمن وذلك لأنه يجبر الدولة على دخول معارك ليست معاركها.

لابد أن نفترض، بشكلٍ أساسي، أن أي عمل يتم رصده قد أُخذ لتعزير أمن الدولة وأن طريقة شرح ذلك الفعل هي ابتكار لقصة، مشوهة على أي حال، تبين كيف أنه يمكن تفسير الفعل المرصود باعتباره تعزيراً للأمن. إن أي عمل في السياسة الخارجية يتم رصده يمكن جعله متوافقاً مع النظرية الواقعية ببساطة ببناء مقولة حول إسهامه في أمن الدولة. وفي الواقع، إن أي عمل في السياسة الخارجية لم يتأت له أن يحدث حتى الآن يمكن تبريره بمصطلحات مماثلة. وهكذا يكون لدينا حوار مشوق بشأن السياسة الخارجية والذي يجادل فيه كل طرف بأن الخيار الذي فضله هو الذي سوف يعزز الأمن حقيقةً إلى أقصى حد. ففي أثناء حرب فيتنام، على سبيل المثال، جادل أنصار السياسة الأمريكية بأن الأمن الوطني للولايات المتحدة يتطلب خوض تلك الحرب لمنع سقوط قطع دومينو أخرى وللحفاظ على مصداقية الالتزامات الأمريكية. وجادل المعارضون، في المقابل، بأن الخروج من فيتنام سوف يعزز الأمن الأمريكي من خلال الحفاظ على موارد ذات قيمة وتعزيز موقف البلاد الأخلاقي.

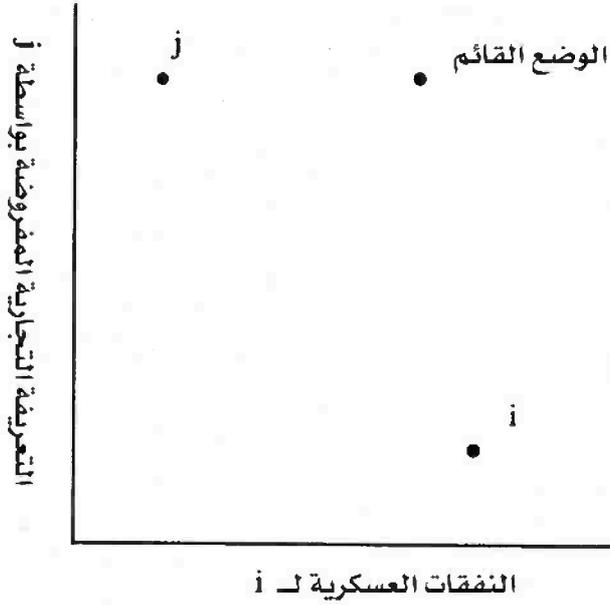
والنتيجة الأخيرة، أن الاعتقاد الواقعي بأن السياسة الخارجية بكاملها موجهة نحو هدف تحقيق الأمن، الذي تم التوسع في تعريفه، قد جعل الواقعية الجديدة فارغةً مفهوماً، ولا تعدو كونها حشواً نظرياً، وغير قابلة للإثبات خطئها تجريبياً. وبينما يتم الحفاظ على فكرة أن السياسة الخارجية تؤدي غرضاً مقصوداً، فإنه يتوجب علينا أن نعمل بشكل أفضل فيما يتعلق بالبناء المفاهيمي لهذا الغرض. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نعترف بأن الدول تسعى لتحقيق أكثر من هدف. وحتى الفاعلون السياسيون الأفراد يقدرون عدداً من الأمور، وإحدى الميزات الأساسية للحياة السياسية هي أن هؤلاء الفاعلين لا بد أن يقوموا بمبادلات حول تلك الأشياء القيمة بالنسبة لهم. وهذا صحيح على الخصوص فيما يتعلق "بالفاعلين" والذين هم، شأن الدول، تجميع للأفراد.

افتراضات نموذج السلعتين

بدأنا في سياق تطوير نموذجنا بفكرة مؤداها أن السياسة، دولية كانت أو داخلية، تدور حول قضايا. والقضية تعني أي شيء تنطبق عليه الشروط التالية: فهي قد تحمل أكثر من قيمة واحدة؛ وأن الفاعلين السياسيين يمارسون بعض التأثير على القيمة التي تنطوي عليها؛ أو أن اثنين على الأقل من الفاعلين يكون لديهما تفضيلات متباينة حول مدى القيمة؛ وأن يكون الفاعلون على علم بهذه الأشياء. وفي المجال الدولي، يمكن أن تتراوح القضايا العامة من السؤال حول من يحكم إقليماً محددًا، إلى تحديد مستويات معينة للتعريف التجارية، إلى القرار المتعلق بما إذا كان مواطن يمكنه دخول دولة أخرى. ويتمثل جوهر السياسة في ذلك الصراع بين الفاعلين السياسيين لإنجاز النتائج المرغوبة فيما يتصل بهذه القضايا.

ونفترض أن كل فاعل سياسي لديه فكرة عن الشكل المثالي المرغوب، وأن كلاً منهم بمقدوره أن يتوقع ما إذا كان أي تغيير في نتيجة أي قضية قد يقترّب أو يبتعد عن ذلك الشكل المثالي. وأنه بالنسبة لكل القضايا البارزة يمكن للفاعل أن يرتب النتائج المحتملة من خلال تفضيلاتها. ويمكنه تحديد أي نتيجة ستكون هي المرغوبة أكثر، وبمقدوره أن يقارن أي نتيجتين محتملتين وأن يقرر ما إذا كانتا غير مختلفتين أو أن إحداها مفضلة بالنسبة للآخرى. وإنه لمن الشائع التعبير عن هذا الرأي مكانياً^(*)، ولذلك فقد تم تقديم مثال في الشكل رقم (٢.١).

في هذا الشكل، نتصور عالماً يوجد به فاعلان، i و j ، وقضيتان بارزتان: مستوى النفقات العسكرية للفاعل i ، ومستوى الرسوم الجمركية المفروضة بواسطة الفاعل j . ونترك الوحدات غير محددة ولكن نفترض أنه بينما تتحرك من اليسار إلى اليمين في الشكل يتزايد مستوى الإنفاق العسكري، وأنه بينما تتحرك من أسفل إلى أعلى تتزايد التعريف المفروضة. ويتخذ كل فاعل موضعه في فضاء الشكل كنقطة تستجيب لأكثر النتائج المرغوبة بالنسبة له بشأن كل قضية (يفضل الفاعل j مستويات رسوم أعلى ونفقات عسكرية أقل مقارنةً بالفاعل i)،



الشكل رقم (٢،١). أبعاد القضية في السياسة الخارجية.

وقد جعلنا المسافة تقترن بالتفضيلات. ذلك أنه كلما ابتعدت نتيجة معينة عن النقطة المثالية للفاعل (النتيجة المرغوبة بدرجة أكبر بالنسبة له) كلما كانت هذه النتيجة أقل تفضيلاً.^(٨) كما حددنا نقطة تعبر عن الوضع القائم، الذي يمثل المستويات الحالية للنفقات العسكرية والرسوم المفروضة. ولنلاحظ أن الفاعل *i* يكون سعيداً نسبياً بمستويات إنفاقه العسكري، ومع ذلك سيكون من شأنه أن يرغب في الزيادة وأن يفضل رؤية *z* وهو يقلل من مستويات الرسوم المفروضة. وفي المقابل، يود *z* أن يرى خفضاً جوهرياً في النفقات العسكرية لـ *i* وأن يجعل مستوى الرسوم الخاصة به عند أكثر المستويات تفضيلاً.

ونفترض أن السياسة الدولية تتسم، ولأسباب عملية، بعددٍ لا نهائي من القضايا.^(٩) وقد لا تكون كل قضية مهمةً بالتحديد بالنسبة لكل فاعل، وقد لا تكون بعض تلك القضايا المهمة موضعاً للخلاف في كل لحظة من الزمن. وفي حين أنه قد يكون بمقدورنا أن نحدد ونركز على اعتباراتٍ محددة لقضايا محددة، إلا أنه من غير المحتمل أن نتمكن من تعداد كل القضايا. وعلى الرغم من أن نظريتنا مؤسّسة على فكرة مؤداها أن السياسة تحدث في عددٍ كبيرٍ من القضايا، إلا أن تطوير النظرية بأسلوب يتطلب تعريف كل قضية محددة لا يحتمل أن يلاقي كثيراً من النجاح. وبالرغم من أن موقف الواقعية الذي مؤداه أن ثمة قضية خارجية واحدة هي فقط البارزة لكل دولة – أي أمنها – قد خلق المشكلات التي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم، إلا أنه يوفر على الأقل نقطة لبدء التحليل. إن التمسك بفكرة أن الدول مهمة بعدد غير محدود من القضايا، وهكذا بالنسبة لمحللي السياسة الخارجية،

لن يتيح إنتاج نظرية سلسة. لذلك لن يكون فهم السلوك السياسي ممكناً ما لم نتمكن من التحليل والتعميم بشأن مبادلات الفاعلين السياسيين فيما يتعلق بالأشياء التي يرونها ذات قيمة، بيد أن الفهم يقتضي أن نختصر من القائمة غير المحدودة من المنافع التي يمكن للدولة أن تسعى لتحقيقها.

نبدأ نقاشنا لهذه المشكلة بالتأكيد على أن أي فاعل سياسي سيكون وبشكل نسبي غير راضٍ بالوضع القائم فيما يتعلق ببعض القضايا؛ في حين سيكون قانعاً نسبياً بهذا الوضع في قضايا أخرى. أي أننا نسلم بعدم وجود الجثة ولا الجحيم على الأرض، وأن كل فاعل سياسي يمكن أن يجد دائماً أشياء كثيرة يريدتها، ومع ذلك فطالما وجد هذا الفاعل فإن أشياء قد تكون أكثر سوءاً. وانطلاقاً من هذا الأمر نصل إلى فكرة جوهرها أنه بالنسبة لأي فاعل سياسي سوف تكون بعض سلوكياته مكرسة لتغيير الأشياء التي لا يرغبها، وسيكون بعضها الآخر مكرساً للحفاظ على عناصر الوضع القائم الذي يبتغيه. ففي الشكل رقم (٢.١)، على سبيل المثال، من الواضح أن الفاعل *z* يود تكريس طاقات سياسته نحو تخفيض النفقات العسكرية لـ *i* والحفاظ على مستوى الرسوم الخاصة به، بينما يحاول الفاعل *i* تخفيض رسوم *z*. وبخصوص قضية النفقات العسكرية لـ *i*، على أي حال، ربما يحاول *i* أن يبذل جهداً لزيادتها أو قد يكون لزاماً على سياسة *i* أن تركز على الحيلولة دون تناقصها.

ومتابعةً لفكرة أن بعض سلوكيات السياسات الخارجية لأي دولة سيتم تكريسها لتغيير أوجه الوضع القائم التي لا ترغبها، وأن بعض سلوكياتها سيتم تكريسها للحفاظ على عناصر الوضع الراهن التي تبتغيها، نجد أنه من المفيد وصف الدول بأنها تسعى لإنتاج سلعتين (هدفين) من خلال سياساتها الخارجية. وينتج هذا النموذج الأبسط الممكن الذي لا يزال يجبرنا على أن نأخذ مبادلات السلع بعين الاعتبار. ونحدد قيمة السياسة الخارجية الأولى التي تسعى الدول إلى إنتاجها في "التغيير" والثانية في "الحفاظ". وتعتبر جميع الجهود والموارد المكرسة باتجاه تغيير جوانب الوضع القائم موجهةً نحو إنتاج "التغيير"، بينما كل الجهود والموارد المخصصة للحفاظ على جوانب الوضع القائم تعتبر موجهةً نحو إنتاج "الحفاظ".

وتتمثل الميزة الكبرى في هذا التصور المفاهيمي لهدفين (أو أكثر من هدف واحد) مركبين في أننا نجعل أخذ المبادلات التي يتوجب على الفاعلين القيام بها في قراراتهم السياسية في الاعتبار أمراً ممكناً. ويجعل هذا الأمر المعالجة سهلة جداً لشرح الأفعال التي تبدو معقدة من وجهة نظر الواقعيين أصحاب منظور الهدف الواحد.^(١٠) ولنأخذ في الاعتبار غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠م على سبيل المثال. وإذا افترضنا أن الدول تسعى فقط لتعظيم أمنها، فإن شرح الحدث يجب أن يكون شرحاً ملتويًا تماماً. أو ربما نكون مجبرين أن نعتمد على مقولة إن صدام حسين كان رجلاً مجنوناً (على أن نفهم ضمناً أن مثل هذه الأحداث لا يمكن شرحها، ناهيك عن التنبؤ بها). يقدم نموذج السلعتين شرحاً أكثر عقلانية حيث يسمح بإمكانية وجود فاعل راغب في أن يضحي بالحفاظ على الوضع القائم من

أجل التغيير؛ أي ذلك الذي يكون مستعداً للمخاطرة بخسارة بعض النتائج التي يريدها في بعض القضايا على أمل أن يحظى بالنتائج التي يرغبها في قضايا أخرى.

وهناك منفعة تتصل بما سبق وهي أن نموذج السلعتين يقدم شرحاً مباشراً لأسباب دخول دولتين في صراع. فإذا كانت إحدهما تسعى لتغيير الوضع القائم في قضية معينة بينما يحاول الطرف الآخر الحفاظ على النتيجة الراهنة، فإن مصالحهما وسياساتهما سوف تتصادم. وكما هو واضح في بساطة هذا التعبير، فإنه بالتأكيد أكثر عقلانية من الفكرة التي مؤداها أن الصراعات تثور بفعل معضلة الأمن الناتجة بين دولتين تنشدان الأمن بشكل واضح.

والسؤال الرئيس الذي يتعلق بالسياسة الخارجية وينبع مما سبق ينطوي على شرح للتوازن المحدد بين السياسات الرامية للتغيير وتلك الساعية للحفاظ التي تتبناها الدول. وقبل أن نبدأ في تطوير ذلك الجانب من النظرية، على أي حال، سنناقش التصور المفاهيمي لنظرية السلعتين بشكل أكثر اكتمالاً، ونقدم بعض الأمثلة. ونعترف أننا نطلب من القارئ أن يتقبل تصوراً مفاهيمياً غير مألوف للسياسة الخارجية، وأن عبء توضيح ذلك يقع علينا. وكذلك نقر من البداية بأن بعض الغموض سوف يبقى، ومن ذلك أنه لا يبدو واضحاً دائماً ما إذا كان فعل ما يُقصد به تغييراً أو حفاظاً على جانب محدد من الوضع القائم. وسوف نحاول أن نحد من ذلك الغموض.

ويمثل التجريد الجانب الأول للتصور المفاهيمي لنظرية السلعتين، والذي يجب التركيز عليه. فالحفاظ والتغيير ليسا سلعاً ملموسة. ونحن نستخدم هذه المفاهيم لتمثيل هدفين للسياسة الخارجية واللذين ينطويان بالفعل على قضايا ملموسة. (الإقليم، على سبيل المثال). ومن ثم فإن بعض التجريد يظل ضرورياً لجعل التحليل أمراً ميسوراً، ونجد أن هذا التجريد مفيداً إلى حد بعيد مقارنةً بذلك المنظور الشائع الذي يرى "الأمن" باعتباره الهدف الوحيد للسياسة الخارجية.

وتتجلى النقطة الثانية التي ينبغي التأكيد عليها في تسليمنا بأن كل الدول، في كل وقت، تنشُد تحقيق كل من التغيير والحفاظ. ولا نؤكد أن بعض الدول تسعى فقط لتغيير الوضع القائم وأن دولاً أخرى تنشُد فقط الحفاظ عليه. فمن وجهة نظرنا أن الوضع القائم متعدد الأبعاد، وأن كل دولة تكون سعيدة نسبياً بشأن بعض الجوانب وغير راضية نسبياً عن جوانب أخرى. ولذلك، فإن كل دولة تسعى لتحقيق مزيج من السياسات الرامية إلى التغيير-والهادفة إلى الحفاظ. وللتأكيد، سوف تُركز بعض الدول على إحدهما أكثر من الأخرى- وفي الحقيقة أن هذا هو الأمر المهم الذي يجب شرحه - ولكن لا نتوقع أن يُراد من إحدهما إقصاء الأخرى. كما أننا نقر بأن النظرية التي تتسم بالعمومية تتيح إمكانية أن تختار الدولة هدفاً واحداً فحسب، ولكننا نتوقع أن يحدث هذا نادراً، هذا إن حدث، حيث ينبغي أن يكون حالةً متطرفةً داخل النظرية، وليس الحالة الوحيدة التي يمكن أن تحدث.

ونسجل أيضاً أننا لم نطلق أحكاماً معيارية حول رغبات الدولة لتغيير، أو الحفاظ على، جوانب مختلفة للوضع القائم. ونسلم ببساطة أن هذه الرغبات متجددة في تفضيلات الدولة فيما يتصل بالقضايا ذات الأولوية. ونتقبل أن بعض هذه التفضيلات قد يكون غير أخلاقي وأنه من المناسب للدارسين والمواطنين أن يصدروا مثل هذه الأحكام. لكن موضع تركيزنا هو أن أخلاقية التفضيلات لا تتأسس فحسب على ما إذا كانت ستقوم بتغيير الوضع الراهن أو تحافظ عليه. لقد كان تفضيل الحفاظ على مؤسسة الرق غير أخلاقي، كما هو الحال بالنسبة لتغيير الوضع القائم عن طريق استبعاد مجموعة عرقية معينة. وتتمثل النقطة المهمة في أن شرحنا لسلوك الدولة لا يعتمد على ما إذا كانت أولويات الدولة أخلاقية أو غير أخلاقية.

وأخيراً: لا بد أن نؤكد أن فكرتنا عن الوضع القائم ليست فكرة ساكنة. إننا نقبل بأن الوضع القائم يتغير بشكل متواصل؛ ويحدث هذا بالنسبة لبعض الأبعاد (القضايا) أكثر من غيرها. ويُعد القبول بفكرة ديناميكية الوضع القائم نتيجة للنظر إلى السياسة باعتبارها تحدث في عددٍ ضخمٍ من القضايا.^(١١) وهكذا، فإن السلوك الهادف للحفاظ لا يكون موجهاً للمحافظة على جميع جوانب الوضع القائم؛ وإنما يهدف بالأحرى للمحافظة على بعض الجوانب التي يكون للدولة بعض السيطرة عليها من خلال سياستها الخارجية.

ويتطلب هذا أيضاً أن نناقش كيف يمكننا بالضبط تحديد ما إذا كان سلوك معين يعتبر سلوكاً هادفاً للتغيير أو يرمي للحفاظ. بينما يتسم هذا التحديد عادةً بالوضوح، فإن هناك العديد من القضايا التي يصعب فيها أن نقرر شيئاً بشأن الوضع القائم، وخصوصاً أننا نسمح بديناميكية هذا الوضع. مثلاً عندما مضت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى الحرب ضد العراق في عام ١٩٩١م، هل كان الهدف هو الحفاظ على الوضع القائم للكويت المستقلة أم كان لتغيير الوضع القائم للعراق المسيطر على الكويت؟؛ نتناول هذا معتبرين الوضع القائم في قضية ما يشير إلى اتجاه معين.^(١٢) ويعد هذا مقبولاً بشكل عام (وليس بالضرورة على المستوى العالمي) لتحديد توقعات الفاعلين بشأن قضية في المستقبل المنظور. والتوقع المقبول بشكل عام لا يتغير بفعل تقلبات النتيجة والتي تحدث حينما تصير القضية موضعاً للخلاف. أي أن تغييراً ما يصير بمثابة وضع قائم فقط عندما يصبح مقبولاً بشكل عام على أنه كذلك. وسوف نعرض بعض الأمثلة للتوضيح.

أولاً: يعدُّ غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠م مثلاً واضحاً على السلوك الساعي للتغيير. لأن التغيير في القضية - من الكويت مستقلة إلى كويت يسيطر عليها العراق - لم يكن مقبولاً بشكل عام كوضع شرعي جديد قائم، وتعتبر أفعال الولايات المتحدة وحلفائها لتحرير الكويت سعياً للحفاظ. وبما أن الوضع القائم المقبول والمؤسس قد اشتمل على العراق الذي كان يقوده صدام حسين، فقد استمرت الولايات المتحدة في جهودها الحربية في محاولة لإسقاطه، الأمر الذي يعتبر سلوكاً هادفاً للتغيير.

ثانياً: أن التوقعات الحالية هي أن الصين، على الأقل في المستقبل القريب، سوف تستمر في النمو على الصعيد الاقتصادي. ومن ثم، فإن جهود دول أخرى للإبقاء على الصين عند مستواها الاقتصادي الحالي سوف تشمل على سعيٍ للتغيير لأن هذه الجهود سوف تكون موجهةً لتغيير الاتجاه المتوقع.

ثالثاً: في مطلع الخمسينيات، كانت الجهود المبذولة لكي تحظى فيتنام بالاستقلال عن فرنسا سلوكاً هادفاً للتغيير، بينما تعتبر الجهود المبذولة للإبقاء عليها كمستعمرة فرنسية عملاً هادفاً للحفاظ على الوضع القائم. فالاتفاقية التي أدت إلى انسحاب فرنسا من الهند الصينية أسست لتوقع وضعٍ شرعيٍّ قائمٍ توجده بمؤداه فيتنام واحدة مستقلة والتي كان، بعد الاتفاق على الانتخابات، من المحتمل أن تكون تحت حكم هوشي ميئه Ho Chi Minh.^(١٣) لذلك تعتبر أفعال بعض البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة لتغيير ذلك التوقع، وذلك بإيجاد دولتين فيتناميتين سلوكاً هادفاً للتغيير. ولا تكفي حقيقة بقاء فيتنام الجنوبية حتى عام ١٩٧٥م لوصف سلوك الولايات المتحدة بأنه ساعٍ إلى الحفاظ على الوضع القائم. وبالفعل، فقد قدمت نظرية الدومينو "Domino Theory" تصورات تصف عمل الولايات المتحدة باعتباره مناقضاً للتوقع. ففي هذه الحالة، وحيث استغرق تحدي التوقع المقبول سنواتٍ عديدة ليوجد حلاً، لم يتأت لفكرة وجود دولتين فيتناميتين أن تصبح مقبولةً قط على المستوى العام.

وأخيراً: نلاحظ أنه على حين أن بعض السياسات تكون موجهةً لإنتاج تغييرٍ "محتمل" أو حفاظٍ "محتمل"، على العكس من تلك المصممة لإنتاج تغييرٍ أو حفاظٍ حقيقيين، إلا أننا لم نقم بهذا التمييز. فمثلاً، تركز العديد من الدول مواردها للقوة العسكرية لكي تحمي أقاليمها من الغزو. فنحن نعتبر ذلك مثلاً على سلوكٍ يستهدف الحفاظ على الوضع القائم حتى إذا لم يحدث هجوم ولم تستخدم القوة العسكرية أبداً. يبدو هذا المثال بديهياً، ولكن تكون المسألة أكثر صعوبةً عندما نأخذ السلوك الساعي للتغيير في الاعتبار. فكثير من الدول تتبنى سياساتٍ مصممةً لاكتساب القدرة على التأثير في أفعال دول أخرى. ويعتبر هذا سلوكاً هادفاً للتغيير، حتى إذا لم يمارس التأثير بشكل علني. وكانت الحالة الفنلندية مثلاً واضحاً خلال الحرب الباردة. فنادرًا ما تدخل الاتحاد السوفيتي بشكلٍ معلن، إذا ما حدث تدخل، في السياسة الفنلندية. إلا أنه كان ثمة اعتقادٌ شائعٌ أنه إذا انتخب الفنلنديون رئيس وزراء على غير رغبة السوفيت، فسيكون التدخل وشيكاً. ولهذا تعتبر سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه فنلندا سياسةً ساعيةً للتغيير. وثمة مثالٌ آخر كهذا يوجد في تحالف ١٨٤٧م بين النمسا ومودينا، واتفاقية التحالف بين النمسا وبارما في عام ١٨٤٨م. في هذه المعاهدات وافقت النمسا على التحرك للدفاع عن هاتين الدولتين الإيطاليتين في حالة حدوث غزو خارجي، وفي مقابل ذلك "منحتنا حقوقاً واسعة للتدخل والاحتلال".^(١٤) كانت النمسا في ذلك الوقت قلقةً إلى حدٍ كبير بشأن ما كانت تراه تهديداً للاستقرار السياسي معبراً عنه بـ"الثورة"، وقد سمحت لها المعاهدات بالتدخل لوضع حدٍ لتلك التهديدات وتعزيز سلطة القادة الإيطاليين. وتقدم بنود هاتين المعاهدتين أمثلةً جيدة حيث

حظيت مودينا وبارما بالحفاظ وكسبت النمسا التغيير.^(١٥)

ونقدم الآن توضيحاً أخيراً، لنفرض أن دولةً تتخذ سياسةً جديدةً أو تعمل على تغيير بعض الأوضاع في العالم - تُنتج تغييراً - واضحةً عينها على حماية بعض النتائج الموجودة في الوضع القائم. وكمثالٍ على ذلك، تحيل أن الولايات المتحدة تحصل على قاعدةً بحرية في الفلبين، والتي يعد الهدف الأساسي منها للولايات المتحدة هو حماية الخطوط البحرية في غرب المحيط الهادي. فهل يعتبر ذلك فعلاً هادفاً للتغيير؟. كيف تميز نظرية السلعتين بين الفعل وبين الإستراتيجية السياسية أو الأهداف السياسية التي تدفع ذلك الفعل؟. ترى نظرية السلعتين أن الوضع القائم متعدد الأبعاد، ومع كل بعد تبرز نتيجة بشأن قضية خلافية مهمة بين الدول.^(١٦) أحد هذه الأبعاد، في هذا المثال، يتعلق بغياب أو حضور قاعدة أمريكية في الفلبين، بينما يصف بُعد آخر الأمن النسبي للخطوط البحرية في غرب المحيط الهادي. إن كسب الأمريكيين للقاعدة البحرية يغير الوضع القائم، ولتحقيق ذلك تتبنى الولايات المتحدة سياسات ساعية للتغيير؛ ربما تستأجر الأراضي من الفلبين، أو تعرض تحالف أو تنازلات تجارية، أو أن تحتل الإقليم بدون موافقة الفلبين، أو تمنح شروط معونات خارجية سخية، أو أن تتبنى أي سياسة أخرى صممت لتغيير الموقف. وبمجرد اكتساب القاعدة، يكون الوضع القائم المتعلق بذلك البعد قد تغير، والآن ستوصف الولايات المتحدة بأنها تعمل للحفاظ على جانبين من جوانب الوضع القائم التي تريدها: وهي وجود القاعدة بحرية الأمريكية في الفلبين والخطوط البحرية المفتوحة في غرب المحيط الهادي.^(١٧)

وقبل أن نتحول إلى بقية الافتراضات التي تتضمنها نظريتنا، فإنه لمن المفيد أن نقارن تصورنا المفاهيمي مع المداخل النظرية الأخرى الشائعة. وقد سجلنا العديد من المقارنات بين نظريتنا والواقعية الجديدة. إننا نؤمن أن الميزة المبدئية لنظريتنا تكمن في افتراضنا أن الدول تسعى للحصول على سلعتين، وهما الحفاظ والتغيير، من خلال سياساتها الخارجية. وبصراحة، يبدو الاعتقاد بأن كل السياسات مصممة لإنتاج إحدى هذه السلع المجردة أكثر تعقيداً إذا ما قورن برؤية كل هذه السياسات باعتبارها مصممة لتعزيز سلعة واحدة (هي الأمن). ويعتبر اقتراب السلعتين مفيداً بدرجة أكبر، إذ أنه يسمح على أي حال بأخذ المبادلات التي يتوجب على الدول القيام بها بعين الاعتبار. ويوفر، كما سنوضح، تفسيرات أفضل وأقل تشوهاً للأحداث التي يتم رصدها.

تؤكد نظريات أخرى، وخصوصاً نظرية تحول القوة Power Transition ونظرية استقرار الهيمنة Hegemonic Stability، أن رضا الدولة بالوضع القائم يعتبر عاملاً مُحدداً لسلوكها.^(١٨) تفترض هذه النظريات أن الدولة بالغة القوة، أو المهيمنة، تسيطر على النظام الدولي على نحو مثالي. فهي تستخدم قوتها لتشكيل قواعد النظام. (مثلاً، تأسيس نظام اقتصادي قائم على التجارة - mercantilist - أو رأسمالي) بطريقة تخدم مصالحها الخاصة. وبمرور الزمن، تنحسر هيمنة الدولة وتواجه تحدياً من دولة أخرى تسعى لتثبيت نفسها كدولة مهيمنة.

وإحدى الميزات الأساسية لكلٍ من هذه النظريات هو أنها تميز بين الدول على إنها إما أن تكون دولاً تسعى لتأكيد الوضع القائم وإما أنها دولٌ تحاول تغيير الوضع القائم (أ بالمثل، بوصفها إما قوى قانعةً وإما قوى غير راضية)، على أساس ما إذا كانت قواعد النظام مفيدةً أو ضارةً لمصالحها. وتتأني التحديات الكبرى لهيمنة الدولة من قبل الدول الساعية للتعديل (أو الدول غير الراضية)، وتحدث الحروب الكبرى عندما تتمكن دولة من تلك الساعية للتعديل من الهيمنة باستخدام القوة.^(١٩)

ويجب التأكيد على أن التصور المفاهيمي للوضع القائم في كلٍ من هذه النظريات مختلف جداً عن ذلك الذي تبناه ففي المقام الأول. يتسم مفهوم الوضع القائم في هذه النظريات بأنه أحادي البعد، وتفضيل الدولة بشأن الوضع القائم يبدو متناقضاً - وذلك بسبب أنها إما تفضل نظاماً أُسس بواسطة الدولة العظمى وإما لا تفضل. وفكرتنا عن الوضع القائم متعددة الأبعاد، ونفترض أن جميع الدول ترغب بعض جوانب الوضع القائم ولا ترغب في بعضها الآخر. وثانياً: يتسم مفهوم الوضع القائم في هذه النظريات بجموده. فهو يتغير فقط عندما تتغير هوية الدولة المهيمنة، وتبدو تغييرات الوضع القائم بوصفها أحداثاً عنيفة. ومن وجهة نظرنا، فإن الوضع القائم يتغير بشكل مطرد ومعظم التغييرات ذات طابع تراكمي. وأخيراً. تميل هذه النظريات إلى الربط بين دعم الوضع القائم وتعزيز السلام والاستقرار، وربط عدم الرضا بتصاعد نذر الحرب وعدم الاستقرار. وهكذا، فإن الدول الساعية للتعديل توصف دائماً باعتبارها تهديداً مُصمماً على تحقيق السيطرة العالمية، وأنها من الناحية الأخلاقية سيئة. ولناخذ في الاعتبار، أن الدول الكبرى القريبة الساعية للتعديل الوضع القائم هي من قبيل فرنسا النابليونية، وألمانيا النازية، والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. ويؤدي بنا هذا إلى تفسيراتٍ غريبة للأحداث. فعلى سبيل المثال، يُفسر سلوك الولايات المتحدة في فيتنام على أنه تحقيقٌ للاستقرار ويقصد به الحفاظ على الوضع القائم، بينما يُفسر غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان على أنه ينسف الاستقرار والمقصود منه توسيع نفوذ الاتحاد السوفيتي.

مرةً أخرى، إننا لا نطلق أحكاماً قيميةً عامة فيما يتعلق بالتغيير أو الحفاظ. إننا نفترض أن الدول جميعها مرتبطةً بالاثنين، ونفترض أنه بالنسبة لكل الساعين للتغيير والحفاظ، ثمة سياساتٌ جيدة من الناحية الأخلاقية، وثمة سياساتٌ أخرى شريرة. وقد تبذل بعض الدول جهوداً عظيمة وتخطر بمخاطرة كبيرة سعياً لتحقيق تغييرٍ عظيم. ونحن نحكم على بعض هذه الجهود بأنها شريرة (فمثلاً، حاولت النازية الألمانية السيطرة على أوروبا، والقضاء على اليهود)، ونحكم على البعض الآخر من تلك الجهود بأنها جيدة (على سبيل المثال، جهود الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا، وإنهاء الاستعمار، وتعزيز التجارة الحرة المستقرة). وبالمثل، يمكن أن توصف الجهود التي تبذل للحفاظ على الوضع القائم بأنها جيدة (مثلاً، الجهود التي بذلت لمقاومة هتلر)، بينما هناك جهودٌ أخرى يمكن وصفها بأنها شريرة (مثل الجهود الفرنسية للحفاظ على السيطرة الاستعمارية على فيتنام والجزائر). إن النقطة المهمة في نظريتنا

تتجلى فقط فيما إذا كان فعلٌ ما هادفاً للتغيير أو ساعياً إلى الحفاظ؛ أما الأحكام الأخلاقية، على أهميتها، فهي شأنٌ آخر. وهكذا يمكننا اعتبار أفعال الولايات المتحدة في فيتنام، والاتحاد السوفيتي في أفغانستان، سعيًا للتغيير، بينما يعتمد السماح بالحكم الأخلاقي بشأنهما على ما إذا كان ثمة من يعتقد أن تقدم أو إعاقة انتشار الشيوعية هو الشيء الجيد.

وعلاوةً على ذلك، على نحو ما سنرى، أن الكثير من الدول التي تحددها نظريتنا تحول القوة ونظرية استقرار الهيمنة بوصفها قوى الوضع القائم، أو قوى قانعة، ينظر إليها من خلال نظريتنا على أنها من ضمن أكثر الدول الساعية للتغيير في التاريخ. وتمثل بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والولايات المتحدة في النصف الأخير من القرن العشرين أوضح الأمثلة على ذلك. فرمما فضلت الدولتان أو عملتا من أجل الحفاظ على قواعد النظام الذي يخدم مصالحهما (التجارة الحرة مثلاً)، ولكنهما كانتا منخرطتين في نشاطاتٍ عديدة صممت لتغيير الوضع القائم (متعدد الأبعاد). إنه لمن الصعب النظر إلى مسألة اكتساب بريطانيا للمستعمرات كمحافظةٍ على الوضع القائم على سبيل المثال. وعلى نحوٍ مشابه، لا توجد اليوم دولةٌ تحاول تغيير الوضع القائم بفاعلية مثل الولايات المتحدة الأمريكية: فالجهود الأمريكية لتغيير السياسات المحلية والدولية للعراق، والمفاوضات التي تهدف إلى تغيير سياسة الأمن لكوريا الشمالية، ليسا إلا مثالين واضحين فقط. إن الشيء المهم الذي علينا أن نتذكره هو أنه عندما نشير إلى دولة باعتبارها ساعيةً للتغيير أو للحفاظ على الوضع القائم، فإننا نشير إلى أفعالها التي يُقصد بها التأثير على النتيجة بشأن قضيةٍ بعينها. ويجب ألا يختلط هذا بمفاهيم أخرى للوضع القائم والتي تحيل إلى فكرة أحادية البعد للسيطرة على النظام.

إلى هذا الحد، فقد طورنا افتراضنا الأساسي بأن الدول تسعى لإنتاج سلعتين، التغيير والحفاظ، من خلال سياساتها الخارجية، كما نفترض أن جميع الدول في جميع الأوقات تسعى لإنتاج مزيجٍ يحوي بعضاً من كلٍ منهما. وافترضنا بالإضافة إلى ذلك أن إنتاج سلع السياسة، مثل إنتاج أي سلعة، يحتاج إلى موارد. هذه الموارد يمكن أن تكون أي شيء يستخدم في السياسة الخارجية، النقود، السلع المادية، النفوذ السياسي، أو وقت وطاقة الدبلوماسيين. ونفترض أن هذه الموارد قابلة للإحلال بين السلع، بيد أن أي وحدة من هذه الموارد المخصصة لإنتاج سلعة واحدة لا يمكن استخدامها لإنتاج أخرى. إن الأفعال السياسية التي نحاول أن نفسرها بشكلٍ نموذجي (مثلاً، المبادرات بإثارة نزاعات، تكوين التحالف، منح المعونات الخارجية، الاحتجاجات الدبلوماسية) هي المظهر الذي يمكن رصده لإنفاق هذه الموارد سعيًا لتحقيق التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم. سنقوم بشرح التباينات في هذه السياسات الخارجية المرصودة وذلك بتحديد أي سلعة (المبادرة بإثارة نزاع كمثال) يستهدف السلوك إنتاجها (وهي القضية التي سنعود لتناولها لاحقاً)، ونقوم بتحديد العوامل التي تشرح قدر التغيير والحفاظ الذي تسعى إليه دولةٌ ما.

نفترض أن نمطين عامين من العوامل تشرح التغيير والحفاظ المنشودين من قبل دولة ما..
العامل الأول: يتمثل في القيود البيئية التي تحدد مقدار التغيير والحفاظ الذي يمكن السعي إليه.
العامل الثاني: ويتجلى في تفضيلات الدولة التي تنطوي على الرغبة في إجراء مبادلات بين السلعتين.
 وسنناقش كلا العاملين هنا بمزيد من التفصيل.^(٢٠)

كما ذكرنا فيما سبق، نفترض أن أفعال السياسة الخارجية تتطلب موارد. وقد تكون هذه الموارد مادية، مثل المعادن والمنتجات الزراعية أو رأس المال البشري؛ أو مصادر اقتصادية، مثل النقد، أو منتجات صناعية، وموارد دبلوماسية مثل وقت واهتمام السفراء، أو أي شيء آخر يمكن أن يستخدم سعياً لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتحدد القيود البيئية قدر الموارد التي تمتلكها الدولة وتجعلها متاحة للسياسة الخارجية، كما تحدد الكفاءة التي يمكن أن تستخدم بها هذه الموارد لإحداث التغيير أو الحفاظ.

عموماً، نفترض أن أحد أهم العوامل البيئية هو موارد الدولة التي يتم تخصيصها. إذ ليس غريباً، أن نفترض أن قدرة الدولة على إحداث تغيير أو حفاظ على الوضع القائم ترتبط مباشرةً بحجم الموارد المتوافرة لديها مقارنةً بالدول الأخرى. فالدول التي لديها موارد أكبر نسبياً من غيرها تكون قادرةً على إنتاج قدر أكبر من سلع السياسة الخارجية مقارنةً بالدول ذات الموارد الأقل، إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة. نحن نعترف بوجود طلب كبير على موارد الدولة. فبعضها يجب أن يخصص لقضايا سياسية داخلية، ويوجه بعضها للاستهلاك، ولا بد من استثمار بعضها. وهكذا، نتوقع تأثير عدد من العوامل على النسبة المخصصة للسياسة الخارجية من موارد الدولة. وعلى سبيل المثال، كلما تزايدت مستويات التهديد الصادرة من النظام الدولي، نتوقع أن نسبة الموارد المخصصة للسياسة الخارجية سوف تزيد. ولدنيا كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن العلاقة بين موارد الدولة والموارد المخصصة للسياسة الخارجية تمضي على أي حال في خط مستقيم. فكلما زادت موارد الدولة كلما زادت الموارد المخصصة للسياسة الخارجية أيضاً.

يعتبر الافتراض الأساسي الذي مؤداه أن الدول التي لديها موارد كثيرة نسبياً سوف تنخرط في نشاطات تتعلق بالسياسة الخارجية بدرجة أكبر مقارنةً بالدول قليلة الموارد، أمراً بديهياً. وتتجلى السمة الأساسية لنظريتنا في أننا جعلنا من هذا الافتراض أكثر دقة بتأكيدنا أن الكفاءة التي يمكن أن تستخدم بها الموارد لإحداث التغيير والحفاظ تتبع نمطين متميزين مع أخذ المستوى العام لموارد الدولة بعين الاعتبار.^(٢١) وبالتحديد، نفترض أنه كلما زادت موارد الدولة، فإن قدرتها على إنتاج الحفاظ تزايد بمعدل بطيء، بينما تزايد قدرتها على إنتاج التغيير بمعدل متسارع. ومن ثم، فإن وحدة إضافية من الموارد سوف تنتج قدرًا إضافيًا أقل من الحفاظ بالنسبة لدولة قوية مقارنةً بما تنتجه بالنسبة لدولة ضعيفة، هذا على حين أن وحدة إضافية من الموارد سوف تنتج قدرًا إضافيًا أكبر من التغيير

بالنسبة لدولة قوية مقارنةً بما تنتجه بالنسبة لدولة ضعيفة.

ويلاحظ أن ما ينطوي عليه النمط الخاص بإنتاج التغيير سيكون مضمونه أن الدولة - بصرف النظر عن مدى قوتها - التي زادت مواردها سوف تستمر في زيادة قدرتها على إنتاج التغيير بمعدلات متزايدة. ونحن نفترض أنه، عند نقطة ما، يجب أن تخرج العلاقة عن هذا المسار الخطي، ذلك أنه بمجرد امتلاك الدولة لمواردٍ ضخمة جداً بحيث يمكنها أن تفعل ما تريد، فإن مزيداً من الموارد لن يكون من شأنه استمرار زيادة قدرتها على إنتاج التغيير. ولا نعتقد أن أي دولة قد وصلت أبداً لهذه النقطة، بأي حال، ولا نعتقد أن أي دولة قادرةٌ على إحراز مثل هذه المكانة في المستقبل.^(٢٢)

إنه لمن الصعب أن نتخيل دولة أكثر هيمنةً من الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ومع ذلك فحتى الولايات المتحدة في ذلك الوقت واجهت قيوداً قاسية على قدرتها على تغيير العالم بما يتفق ورغبتها. ولهذا فإننا بكل ارتياح نفترض أن القدرة على إنتاج التغيير تنمو بمعدل متزايد ومع تزايد موارد الدولة التي يتم تخصيصها على الأقل فيما يتصل بمدى الإمكانيات التي قمنا برصدها في النظام الدولي.

ولتبرير هذا الافتراض ذي النمط المتميز، فإننا نقدم ثلاثة مبررات:

أولاً: أن المقصود منه هو فهم الفكرة القائلة بأن الدفاع عن الوضع القائم أيسر من تغييره. لقد سجل الباحثون المشتغلون في عددٍ من البحوث الأصلية أن الوضع القائم "يتسم بالزوجة"، ولكن من السهل جداً على معارضي التغيير في المؤسسات التشريعية تحقيق النجاح مقارنةً بأنصار التغيير. إذ إنه لا بد لأنصار التغيير أن يجتازوا بعض الحواجز - مثل اللجان، وإجراءات التعديل، والتصويت داخل المجلس، وربما يكون هناك مجلسان، وهكذا. أما المعارضون فيحتاجون للفوز في واحدةٍ فقط من هذه المراحل. وعلاوةً على ذلك، عادةً ما يعتبر الوضع القائم بمثابة النقطة المرجعية؛ ومؤدى ذلك، أنه يبقى كنتيجة إذا لم يكن هناك بديل يستطيع أن يكسب الأغلبية، حتى في تلك الحالات التي لا تصوت فيها أغلبيةٌ للإبقاء عليه. ويمكن أن توجد أطروحات مماثلة في أدبيات العلاقة الدولية. فعلى سبيل المثال، هناك حكمةٌ تقليدية في الدراسات المتعلقة بالأمن ترى أنه لكي يحقق الهجوم نجاحاً، فإنه لا بد أن يكون لدى المهاجم تفوقاً ملموساً في مواجهة ذلك القائم بالدفاع.^(٢٣) إن القواعد الدولية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باحترام السيادة تعتبر محافظةً تماماً في طبيعتها، وصممت للمحافظة على الفاعلين وصيانة "حقوقهم". ولهذا يقع العبء الأكبر على الفاعلين الراغبين في إحداث تغيير. ويُمسك افتراضنا بأهداب هذه الفكرة، وذلك لما تنطوي عليه من سماح حتى للدول الضعيفة ببعض القدرة على الدفاع عن عناصر الوضع القائم التي تحظى باهتمامها، وحتى لو كان لديها القليل من القدرة لتحقيق التغييرات التي ترغبها. فالدولة ترى أن قدرتها على السعي لتحقيق التغيير تتزايد بشكلٍ جوهري فقط بعد أن تكون قد راکمت قدراً كبيراً نسبياً من الموارد. وفي المقابل،

تستطيع الدولة عالية الإمكانيات حماية معظم ما له قيمة لديها. بيد أن الإمكانيات الإضافية يمكنها فعل القليل نسبياً لتعزيز هذه القدرة.

ثانياً: أن هذا الافتراض مدفوعٌ جزئياً باعترافٍ مؤداه أنه يوجد في النظام الدولي الكثير من الدول قليلة الإمكانيات، وهناك القليل من الدول متوسطة الإمكانيات، ويوجد القليل جداً منها عظيمة الإمكانيات. ومن ثم، فإن الدولة الضعيفة التي تدعم إمكانياتها ستكون قادرةً على الدفاع عن مصالحها ضد عدد أكبر من التحديات المحتملة أكثر مما سيتأتى لدولة قوية تدعم قدراتها بنفس القدر. وعلى أي حال، ليس بالضرورة أن تتحدى هذه الدولة الضعيفة الآخرين، في ضوء الطرح السابق. وبما أنه يوجد عدد قليل نسبياً من الدول التي يمكن للدولة القوية أن تتجاوزها من خلال الحصول على إمكانيات إضافية، فإن النمو يفعل القليل نسبياً لزيادة عدد التحديات المحتملة ضد من يستطيع الدفاع.^(٢٤) ولأن هذه الدول تمتلك إمكانيات كافية لتحدي آخرين، فيمكن على أي حال أن تُستخدم موارد إضافية لزيادة عدد القضايا بشأن ما ينشُدون تغييره و/ أو زيادة قدر التغيير الذي يسعون لتحقيقه بصدد قضايا هي بالفعل موضعٌ للخلاف.

وأخيراً: يقصد من هذا الافتراض اقتناص بعض أفكار الواقعية التقليدية وجوهرها أنه يتوجب على الدولة أن تضمن أمنها قبل أن تتمكن من تحويل انتباهها نحو قضايا أخرى. وتوجد فوارق مهمة بين طرحنا وطرح الواقعية الجديدة. وبشكل واضح، لتذكر أن أطروحتنا تقرر أن كل الدول، في جميع الأوقات، تسعى لتحقيق قدرٍ ما من التغيير والحفاظ معاً؛ ذلك أن الافتراض المسبق للواقعية ينطوي على شيء من بُعد النظر بأي حال.

يحتوي الافتراض المسبق للواقعية على شيء من بُعد النظر بأي حال. إذ يبدو أن معظم الدول تكرر مزيداً من الاهتمام والموارد لحماية ما تملكه أكثر من سعيها لتحقيق التغيير. وبينما لا نمضي بعيداً كأن نقترح أنه على الدول أن تؤمن قدراتها على توفير الحفاظ قبل أن تسعى لتحقيق التغيير، فقد تضمن افتراضنا النظرة للواقعية في هذا الصدد.

نستطيع أن نشق من علم الاقتصاد مشابهاً نقيس عليها لصياغة تلك النقطة. فمن الناحية الجوهرية، يعالج نموذجنا الحفاظ على الوضع القائم كما لو كان سلعةً ضرورية، ويتعامل مع التغيير كما لو كان سلعةً ترفية. وينظر إلى الضرورات، مثل الطعام، كسلع "أقل شأنًا". فكلما زاد الدخل سوف يزداد استهلاك الفرد للطعام (ربما تكون الزيادة في مستوى الجودة إن لم تكن في الكمية) ولكن بمعدل متناقص. هذا لأنه ما أن يتم الوفاء باحتياجات الفرد، سوف تؤدي الزيادات الإضافية في الاستهلاك إلى زيادة المنفعة الهامشية ولكن بمعدل متناقص. وفي المقابل، كلما يزيد دخل الفرد سوف يزداد استهلاكه لوسائل الترف، مثل التمتع بالعطلات والمجوهرات، بمعدل متزايد. ذلك لأنه ما أن يتم الوفاء بحاجات الفرد فإن المنفعة الهامشية لاستهلاك وسائل الترفيه تزيد مع الزيادات في الدخل. ولنلاحظ

أنه حتى الفقراء جداً يخصصون بالمثل جزءاً من مواردهم لسلع الترف. بيد أن الحصة الأكبر لأي دخل إضافي سوف يتم، وعلى أي حال، تخصيصها للسلع الضرورية، أما بالنسبة للأثرياء، فسوف تذهب نسبة كبيرة من أي دخل إضافي إلى السلع الترفية.

ونعتقد بأن افتراضنا المحدد يحتوي على وجهة نظر المدرسة الواقعية ومؤداهما أن الدول تدافع عن جوانب الوضع القائم التي ترغبها قبل أن تحاول تغيير الجوانب التي لا ترغبها. لقد أخذنا بتلك النظرة دون أن نلتزم نقطة ضعف الواقعية التي تمنع المبادلات الجديرة بالاعتبار بين الأشياء ذات القيمة. وكما سنبين فيما يلي، فإن هذا الافتراض يقود أيضاً إلى العديد من استنتاجاتنا. فبمجرد قيامنا بربط سلوكيات سياسة خارجية معينة بالتغيير والحفاظ، سيتيح لنا هذا الافتراض اشتقاق فروض واضحة ودقيقة تربط بين التغيير في الإمكانيات النسبية وحدوث هذه السلوكيات.

بالإضافة إلى القيود البيئية، فإن العامل الثاني الذي يحدد توازن التغيير والحفاظ الذي تسعى إليه دولة ما يتمثل في تفضيلاتها بشأن السلعتين. وبالنسبة للكثير مما في هذا الكتاب، نفترض أن الدولة هي الفاعل الوحيد وسوف نتحدث عن التفضيلات باعتبارها من خصائص الدولة. لا تتطلب نظريتنا هذا الافتراض، بأي حال، وسوف نسجل ملاحظة بشأن كيفية دخول تفضيلات الفاعلين الأقل من مستوى الدولة^(*) substate إلى دائرة الفعل. وعموماً، نحن نعتبر السياسة الداخلية هي العملية التي يقوم فيها القائمون بالرهانات من الأفراد والجماعات بتجميع تفضيلاتهم في إطار سياسة واحدة للدولة. ويمكن تنفيذ معظم ما ورد في تحليلنا في ظل افتراض مؤداه أن هذه العملية قد حدثت بالفعل ونتج عنها مجموعة من التفضيلات الاجتماعية التي سوف تتصرف الدولة بموجبها.

مرة أخرى، نفرض أن كل دولة ستكون راضيةً بالعديد من جوانب الوضع القائم وغير راضية عن جوانب أخرى. ونتوقع أن أي دولة سوف تسعى، في كل الأوقات، لتحقيق بعض الحفاظ وبعض التغيير. وعلى أي حال، ولأن الموارد محدودة وبما أن الموارد التي يتم تخصيصها سعياً لإنتاج سلعة واحدة لا يمكن أن تخصص للسعي لإنتاج سلعة أخرى، فإنه يتوجب على كل دولة أن تقرر أي نسبة من مواردها الخارجية يمكن تخصيصها ويتحدد هذا جزئياً من خلال التفضيلات بشأن السلعتين. ذلك أن الدولة التي تسمّن التغيير أكثر من الحفاظ على الوضع القائم سوف تخصص المزيد من الموارد سعياً لتحقيق التغيير والعكس بالعكس. وإذ نمضي إلى مدى أبعد، فإننا نعتقد أن هذه التفضيلات أمر معطى، حيث إن بعض الناس ببساطة يسمّنون التغيير. (هتلر Hitler، ربما) وآخرون يصفون قيمةً على الحفاظ (تشميرلين Chamberlain). ونعتقد أن التفضيلات تتأثر على أي حال عموماً بعاملين:

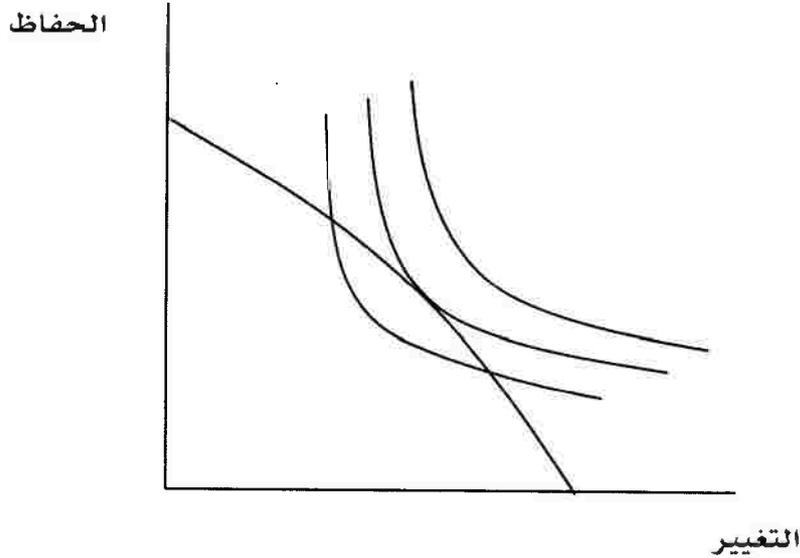
أولاً: المسافة (توزن بأهمية القضية بالنسبة للدولة) بين الوضع القائم والنقطة المثلى بالنسبة للدولة (أكثر النتائج تفضيلاً بين كل القضايا) تؤثر مباشرةً على تفضيلاتها النسبية فيما يتعلق بالتغيير والحفاظ على الوضع القائم.

فكلما كان الوضع القائم قريباً من النقطة المثلى بالنسبة للدولة، فستكون الدولة أكثر تفضيلاً للحفاظ، وكلما كان الوضع القائم بعيداً عن النقطة المثلى بالنسبة للدولة فستكون الدولة أكثر تفضيلاً للتغيير، مع ثبات العوامل الأخرى.^(٢٥) ويبدو أن هذا الافتراض مباشرٌ وصريحٌ في صياغته. وفي أقصى صياغات الفرض تطرفاً، نجد أن الدولة القادرة على تأسيس موقف عالمي يتوافق تماماً مع النقطة المثلى الخاصة بها على جميع الأبعاد سوف تفضل فقط الحفاظ على البنية الموجودة. وفي أقصى الطرف الآخر، نجد أن الدولة التي يكون الوضع القائم بعيداً عن النقطة المثلى بالنسبة لها في عديد من القضايا سوف تفضل تغيير العالم بشكلٍ درامي.

ثانياً: نفترض أن مستوى التهديد القادم من دول أخرى يؤثر على تفضيلات الدولة فيما يتعلق بالتغيير والحفاظ. ولهذا نفترض أنه كلما زاد مستوى التهديد، مع ثبات جميع العوامل الأخرى، كلما زاد التفضيل النسبي للحفاظ على التغيير كذلك. أي أن تفضيلات الدولة تتحدد جزئياً بالأفعال، التي تحدث والمتوقعة، لدولٍ أخرى. إن الدولة التي لا تواجه تحدياتٍ لمصالحها سوف تفضل السعي للتغيير أكثر مما ستفعله الدولة المهتدة بتغييراتٍ غير مواتية في قضايا عديدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويبدو هذا الافتراض معقولاً كذلك. فإذا لم يكن هناك طرفٌ آخر يحاول إحداث تغييراتٍ معاكسةٍ في أي قضية من القضايا التي تهتم الدولة، فليس هناك سببٌ للسعي للحفاظ. وفي المقابل، فإن الدولة التي تواجه الكثير من التحديات في قضايا عديدة سوف ترغب في السعي لتحقيق قدرٍ كبير من الحفاظ على الوضع القائم.

كذلك من المفيد أن نحدد افتراضاً لم نقم بصياغته. إذ إننا لم نقم بوضع افتراض يربط تفضيلات الدولة في السياسة الخارجية بقوة الدولة. ذلك لأننا نسلم بأنه من الممكن تماماً لدولة ضعيفة أن تكون ساعيةً للتغيير نسبياً (ربما ليبيا تحت حكم القذافي)، أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم (قد تكون بورما في الوقت الحاضر مثلاً على ذلك)، ومن الممكن لدولةٍ قوية أن تكون ساعيةً للحفاظ نسبياً (ربما الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية) أو ساعيةً للتغيير (ألمانيا النازية تتبادر إلى الذهن). إن هذا جديرٌ بالملاحظة لأن الكثير من الأطروحات في أدبيات العلاقات الدولية تقرر أن قوة الدولة مرتبطةٌ بتفضيلاتها. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن نفترض أن الدولة الضعيفة لا بد أنها مستاءة من الوضع القائم وأن الدولة القوية يجب أن تكون راضيةً عنه – أو على الأقل تميل الاحتمالات نحو هذا الاتجاه. لقد تجنبنا هذا الافتراض من حيث المبدأ لتتحاشى الخلط بين تأثير كلٍ من الإمكانيات والتفضيلات، وهو ما قد يؤدي إلى مقولاتٍ غير قابلة للاختبار. ولكل من القدرات والأوليات دورٌ بارزٌ في النظرية وسوف نكون قادرين على اشتقاق فروضٍ تربط كل منهما بسلوكيات السياسة الخارجية. سوف نبين أننا نتوقع أن الدولة القوية سوف تتصرف بشكلٍ مختلفٍ عن الضعيفة، ولكننا لن نكون مجبرين على تأكيد أن تلك التباينات تنشأ ببساطة لأن الدول لها تفضيلات مختلفة.

وعلاوة على ذلك ، ولكي نستبق استنتاجاتنا إلى حد ما ، فإن هذا الجانب من نظريتنا يأتي باستنتاجاتٍ مختلفة اختلافاً كبيراً عن الكثير مما كان معتقداً بشكلٍ شائعٍ في أدبيات العلاقات الدولية ؛ ولكننا سوف نبين أن هذه الاستنتاجات ستقدم شرحاً أفضل للنماذج التجريبية الملاحظة. وبشكلٍ دقيق ، ترى نظريات عديدة أن الدول الضعيفة ستفضل تغيير الوضع القائم لأنها بالتحديد ضعيفة ولكنها غير قادرة على تحقيق ذلك بسبب نقص الإمكانيات. أما الدول القوية في المقابل فتبدو على نحوٍ مثالي راغبةً في الحفاظ على الوضع القائم ببساطة لأنها قوية. وتؤدي نظريتنا أيضاً إلى الاستنتاج بأن الدول الضعيفة سوف تسعى لتحقيق قدرٍ قليل من التغيير. وقد يستجيب هذا ، في حالاتٍ عديدة ، مع تفضيلات الدولة الضعيفة ، وعندما لا تفعل ذلك ، فسوف يؤدي نقص الإمكانيات إلى كبح شديد لتلك التفضيلات. وترى نظريتنا أن الدولة القوية ستكون ساعية للتغيير تماماً وبأية كيفية. وسوف نقدم الحجج على أن هذا الاستنتاج يتطابق تماماً مع الشواهد ، وأنه يقدم شرحاً أفضل بكثير ، مثلاً ، لسلوك الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مقارنةً بتفسيراتٍ سابقة. وافترض أن الدولة الأقوى في النظام تفضل الحفاظ على الوضع القائم يجبرنا على تجاهل حقيقة أن الكثير من السلوك الأمريكي (وسلوك بريطانيا أثناء فترة هيمنتها ، والسلوك الروماني في أيام الإمبراطورية ، وهلم جرا) كان موجهاً لإحداث التغييرات الدولية التي تريدها هذه الدول. إن عدم الربط بين الإمكانيات والتفضيلات يمهّد لنظرية أفضل كثيراً ويؤدي إلى فهم أفضل لكيفية تأثير تفاعل القدرات والتفضيلات على السلوك.



الشكل رقم (٢،٢). الحفاظ والتغيير: هدف السياسة الخارجية.

وهكذا تمثل الافتراضات المعروضة إلى حد بعيد صلب نظريتنا. وسوف نضيف ثمة افتراضات إضافية لإنتاج العديد من فروضنا، ولكن ستبقى تلك التي ناقشناها أعلاه باقيةً دون تغيير في النموذج. وقبل أن نقوم بتطوير فروضنا، فإنه لمن المفيد أن نقدم تمثيلاً تصويرياً للنموذج الأساسي الذي تم تطويره إلى هذه النقطة. وقد جرى وصف ذلك في الشكل رقم (٢،٢).

ويرى افتراضنا الأساسي، وجوهره أنه يمكن النظر للسياسة الخارجية بوصفها سعياً لإنتاج سلعتين، المحافظة والتغيير، أن سياسة الدولة الخارجية يمكن تصويرها في حيز ثنائي الأبعاد، كما يُرى في الشكل. فيصور المحور العمودي مقدار الحفاظ المنشود من قبل الدولة، ويصور المحور الأفقي قدر التغيير. سوف يعكس ملف السياسة الخارجية المقادير الشاملة للحفاظ والتغيير المنشودين من قبل الدولة بواسطة جميع سياساتها إجمالاً ويمكن ربطها بنقطة في هذا الحيز. ويمثل المنحنى الممتد من الشمال الغربي تجاه الجنوب الشرقي لمنحنى إمكانية الإنتاج، أو أقصى مقدار من المحافظة والتغيير يمكن توفيره في ضوء إمكانات الدولة المتاحة (بالنسبة لدول أخرى) والتي تم تخصيصها للسياسة الخارجية. وليس من المحتمل أن تكون الدولة قادرةً على تبني ملف سياسات سيكون من شأنه إنتاج مزيج من الحفاظ والتغيير أعلى من هذا المنحنى، وفي حالة تبنيها ملفاً يضعها تحت المنحنى سيكون بمقدورها أن تنتج المزيد من التغيير و/ أو الحفاظ على الوضع القائم. وسوف تعظم الدولة من مكاسب سياستها الخارجية إلى الحد الأقصى إذا ما تبنت مجموعة السياسات التي تضعها على هذا المنحنى. وعند هذه النقطة، يمكنها زيادة التغيير أو الحفاظ فقط كل على حساب الآخر.

وتمثل المنحنيات الأخرى الخطوط المعبرة عن عدم تحيز الدولة وهي خطوط السواء. فهي محايدة بين ملفي أي سياستين يقعان على خط واحد، وتفضل أي ملف يضعها على منحنى بعيدٍ عن الشمال الشرقي مقارنةً بملف يضعها بشكل قريب من نقطة الأصل. والدولة المرسومة في الشكل تضيفي قيمةً على كل من الحفاظ والتغيير بالتساوي تقريباً. وسيكون للدولة التي يغلب على سلوكها السعي للتغيير خطوط السواء تكون رأسية بدرجة أكبر، بينما تكون الدولة التي يغلب على سلوكها السعي للحفاظ على الوضع القائم ذات خطوط السواء تكون أفقية بقدر أكبر. ولنا أن نتوقع تبني الدولة ملف سياسات خارجية يضعها في نقطة حيث يكون خط السواء الخاص بها مماساً لمنحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج. وتوفر لها هذه النقطة أفضل سياسة خارجية يمكن أن تحوز عليها.

تحتوي عناصر هذا الشكل على الملامح الأساسية لنظريتنا التي طرحنا خطوطها العريضة فيما سبق. وينعكس الخليط من السلعتين المركبتين المنشودتين من قبل الدولة في تمثيل مكاني Spatial، ونستطيع رؤية التبادلات بشأن هاتين السلعتين التي يتوجب على الدولة القيام بها. وينعكس الافتراض القائل بأن العوامل البيئية، وعلى وجه الخصوص الإمكانيات النسبية، تؤثر على السياسة الخارجية في منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج، فكلما زادت

الإمكانات يتحرك هذا الحد نحو الخارج. وأخيراً، تنعكس التفضيلات خلال شكل خطوط السواء. وينطوي الكثير من تحليلنا تحديداً لكيفية توقعنا سعي سياسة خارجية للتغيير بالنظر إلى تغييرات هذه المنحنيات.

الفروض

تعتبر صياغة المفاهيم والافتراضات التي أوردناها حتى الآن كافيةً لنقدم أبسط فروضنا، تلك التي تركز على تأثيرات التغييرات البيئية على سياسات معينة آخذين كلاً منها بشكل منفرد ومنفصل عن الآخر بعين الاعتبار. ونبدأ هذا القسم بتحديد تلك الفروض وبعد ذلك نتوسع ونضفي مزيداً من التعقيد على النظرية بإضافة فروض أخرى وتقديم الافتراضات الإضافية التي تؤدي إليها هذه التوسعات. وتتعلق مجموعة الفروض بقابلية بدائل السياسة الخارجية للإحلال Substitutability.

فروض السياسة الواحدة

إن أول استنتاج يمكن استخلاصه من نموذج السلعتين هو أن الدول كثيرة الموارد سوف تنشغل بسلوكيات سياسة خارجية أكثر، من كل الأنواع، مقارنةً بالدول ذات الموارد الأقل. ويعد هذا بديهيًا تماماً إذا تُرك عند هذا المستوى، ويصبح مجرد طرح لغوي. ومع ذلك يجب أن نسجل، على أي حال، أن هذه الفرضية تعبر عن أنماط عامة وليس بالضرورة حالات بعينها. ذلك أنه من الممكن أن تكون هناك دولةً ضعيفةً معينة تخصص المزيد من الموارد للتغيير (أو للحفاظ) أكثر مما تفعله دولةً قويةً محددة. ويمكن أن يحدث هذا إذا كانت تفضيلات الدولة الضعيفة من قبيل تخصيصها نسبةً كبيرة من موارد سياستها الخارجية للتغيير، بينما تؤدي تفضيلات الدولة القوية إلى تخصيصها نسبةً بسيطة من مواردها للتغيير. ويقترح الفرض، أنه في ظل ثبات التفضيلات، سوف تنهمك الدولة في مزيدٍ من السعي لتحقيق التغيير، ومزيدٍ من السعي للحفاظ على الوضع القائم كلما زادت إمكاناتها النسبية. وبما أننا لا نفترض وجود علاقة بين الإمكانات النسبية والتفضيلات، فإننا نستطيع أن نستنتج أن كثيراً من الدول ذات الإمكانات الأكثر سوف تنهمك، في المتوسط العام، في المزيد من جميع السلوكيات أكثر مما ستفعل الدول الأقل في الإمكانات.

استنتاجنا الثاني هو أن الزيادات في السلوكيات الساعية للتغيير والحفاظ سوف تتبع أنماطاً محددة ومتنوعة كلما تزايدت الإمكانات. وعلى حين سوف تزيد سلوكيات السعي للحفاظ بمعدل متناقص، ستتزايد سلوكيات السعي للتغيير بمعدل متسارع. ومرةً أخرى، فإن هذا يتم من خلال الافتراض؛ بيد أن ترك الأمر هكذا، وبهذا المستوى، سيكون مجرد طرح لغوي. لكن هذا الفرض قابل للاختبار بأي حال، ويمكنه أن يوفر مؤشراً جيداً جداً على ما إذا كانت النظرية في المسار الصحيح. ولكي نجعل هذه الفروض أقل ميلاً إلى اللغو، وضعنا عدداً من

الافتراضات التي تربط أنواعاً محددة من سلوك السياسة الخارجية بالسعي وراء إحدى السلعتين. و يقودنا هذا إلى توقع علاقات محددة بين مستويات الإمكانية والتكرار الذي تحدث بها هذه السلوكيات.

وعلى مستوى عام جداً، نعتزف أن كل نوع من نشاط السياسة الخارجية يمكن أن يستخدم فعلياً في السعي إما للتغيير وإما للحفاظ، اعتماداً على نوايا الفاعل. ويمكن أن تستخدم القوة العسكرية في تغيير الوضع القائم، وذلك عندما يحاول بلد ما إسقاط حكومة بلدٍ آخر، أو الحفاظ على الوضع القائم، ومثال ذلك عندما تُستخدم قوة لحفظ الخطوط البحرية مفتوحة. ويمكن تشكيل تحالفٍ بقصد حماية أعضاء الحلف ضد تحديات طرفٍ آخر، أو بغية ضم القوات لمهاجمة طرفٍ آخر. ويمكن أن تُعطى المعونات الخارجية للتأثير على سلوك المتلقي أو في محاولة لمساعدة المتلقي على الدفاع عن مصالحه ضد تهديدٍ ما. ونعتقد، على أي حال، أن مختلف أنواع أفعال السياسة الخارجية يمكن أن تُصنف إما سعياً للتغيير وإما سعياً للحفاظ عموماً.

ونفترض أن إثارة النزاعات العسكرية هي سلوكٌ ساعٍ للتغيير. فالدول التي تبادر بإثارة الصراع العسكري عادةً (على الرغم أنه ليس بصفة دائمة) ما تحاول إحداث بعض التغيير في الوضع القائم. والتزام الموقف المقابل في الصراع يُنظر إليه كسلوكٍ ينشد الحفاظ على الوضع القائم. فالدول التي تستجيب لاستخدام القوة من قبل طرفٍ آخر هي من نوعٍ يحاول عموماً الحيلولة دون حدوث تغييرٍ في الوضع القائم. وبالمثل، نرى التأكيد على العمليات السرية، أو دعم "الإرهاب"، كمثالٍ لسلوكٍ ساعٍ للتغيير عموماً. فالمقصود من معظم هذه النشاطات دائماً هو تغيير الوضع القائم بطريقةٍ ما. ويُنظر إلى جهود مكافحة الإرهاب أو القتال ضد العمليات السرية لدولٍ أخرى كسلوكياتٍ تنشد الحفاظ على الوضع القائم.

وفيما يتعلق بالإنفاق على الدفاع، فإننا ننظر إلى المستوى العام لنفقات الدولة كمؤشرٍ على درجة السلوك الرامي للحفاظ في سياستها الخارجية. ويفترض هذا أن يكون الإنفاق على الدفاع مصمماً بشكلٍ نموذجي لتوفير حماية لمصالح الدولة وعلى نحوٍ يفوق دوره في إحداث تغييرٍ في النظام الدولي. ونعتزف بأن القوات العسكرية تُستخدم في الغالب من أجل إحداث التغيير ولهذا نفترض أن درجة السلوك الساعي للتغيير في سياسة الدولة يُستدل عليها من خلال خصائص وضع القوة العسكرية للدولة؛ ذلك أن القوة العسكرية التي يتم تنظيمها تأسيساً على إمكانات نقل القوات المتعلقة بالتغيير يستدل منها على الدولة التي تسعى للتغيير. فتدل الأساطيل الكبيرة، وخصوصاً تلك المزودة بإمكانات نقل القوات (حاملات الطائرات، وناقلات الجنود والمعدات)، والطائرات بعيدة المدى، والمعدات الأخرى باهظة الثمن، على إمكانات قوة تغييرٍ أساسية. وهكذا نفترض أن كثافة القوات العسكرية للدولة لرأس المال تشير إلى مستوى السعي للتغيير في ملف السياسة الخارجية لتلك الدولة.

وفي حالة المعونة الخارجية، نفترض أن المقصود بها هو إحداث التغيير. فالمعونات الخارجية التي تُعطى

مصحوبةً بتوقعاتٍ بالحصول على مقابل ما (بأي قدرٍ كان) تُعد بوضوح سلوكاً ينشد التغيير. وبالمثل ، فإن المعونات التي تُعطى بشكلٍ صريح وبفعل دوافع سامية -كمساعدة المحتاجين- تُعتبر أيضاً سلوكاً هادفاً للتغيير. وتثور مشكلة فيما يتعلق بنية أو هدف المعونة الخارجية ، لأن بعض المعونات تقدم لدعم أنظمة ضعيفة ضد أعدائها الداخليين أو الخارجييين ؛ فربما تكون الكثير من هذه المعونات بالفعل سعياً للتغيير بأي كيفية.. أولاً : البعض لديه أهدافٌ مخفية ، من قبيل إلزام المتلقي بالتصرف بطريقة مرضية للمانح. وعلاوةً على ذلك ، فإن دعم النظام المتوقع سقوطه بسبب بعض التوجهات الداخلية يتناسب مع تعريفنا للتغيير. فالمساعدات تكون مثلاً للحفاظ فقط عندما تُقدم للدفاع عن نظامٍ ضد تهديد خارجي وعندما يكون ذلك هو الدافع المبدئي للمانح. ولذلك فإننا نشعر بارتياح لافتراضنا أن المساعدات الخارجية تمثل مؤشراً على سلوكٍ يرمي للتغيير.

وأخيراً : فإننا ننظر إلى بعض أشكال سلوك التحالف كسعيٍ للتغيير وبعضها الآخر كسعيٍ للحفاظ على الوضع القائم. ويقوم هذا التحديد على إمكانات الشركاء في التحالف. وبتابعنا لمورو^(٢٦) ، نعتبر أن الدولة المتحالفة مع قوة أكبر تفعل ذلك لكي تحظى من التحالف بالحفاظ على الوضع القائم ، بينما الدولة المتحالفة مع قوةٍ أضعف تكسب التغيير من التحالف. ويعكس هذا حقائق السياسة الدولية بشكلٍ جزئي. إذ يمكن للدول الضعيفة أن تضيف إلى الإمكانات الدفاعية للدولة بقدرٍ هامشي ، ولذلك يتوجب على الدولة القوية أن تحصل بالمثل على شيءٍ آخر من التحالف. وتعكس معاهدات التحالف الفعلية هذا الأمر بشكلٍ متكرر. فتقتضي التزامات المعاهدة حضور الدولة القوية للدفاع عن حليفاتها الأضعف بينما المطلوب من الدولة الأضعف أن تسمح للدولة القوية بتنازلاتٍ تجارية أو سيطرةٍ ما على سياسات الدولة الأضعف.

بهذه الافتراضات الإضافية التي تربط أنواع سلوك السياسة الخارجية بكلٍ من التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم ، يمكننا أن نعرض فروضنا الأولى البسيطة :

- ف ١ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف يزيد الإنفاق على الدفاع بمعدل متناقص.
- ف ٢ : كلما زادت إمكانات الدولة ، فسوف يزداد المدى الذي تتحول خلاله أوضاع القوات إلى إمكانية فرض القوة في أماكن بعيدة بمعدل متزايد.
- ف ٣ : كلما زادت إمكانات الدولة ، فإن معدل المبادرة بإضفاء البعد العسكري على الصراعات سوف يزيد بنسبة متزايدة.
- ف ٤ : كلما زادت إمكانات الدولة ، فإن معدل الرد على النزاعات العسكرية الماثرة سوف يزيد بمعدل متناقص.
- ف ٥ : كلما زادت إمكانات الدولة ، فإن المدى الذي تستخدم فيه العمليات السرية و/أو الإرهاب الدولي

سوف يزيد بمعدل متزايد.

- ف ٦ : كلما زادت إمكانات الدولة ، فإن مدى الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الإرهاب سوف يزيد بمعدل متناقص.
- ف ٧ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف يزيد منح المعونات الخارجية بمعدل متزايد.
- ف ٨ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف تتزايد التحالفات مع قوى أكبر بمعدل متناقص.
- ف ٩ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف يزداد التحالف مع قوى أضعف بمعدل متزايد.

فروض بشأن القابلية للإحلال

تنطوي كل تلك الفرضيات على نوع واحد من سلوك السياسة الخارجية. وبينما نتوقع كل العلاقات الممكن حصرها ، فإنه ينبغي علينا أن نتوقع أن يكون بعض هذه العلاقات ضعيفاً نسبياً من الناحية التجريبية. وعموماً فإن مرجع ذلك هو وجود فجوة معينة في الأطروحة. فالنموذج يربط القدرات بالسلوك الساعي إلى التغيير ونظيره الرامي للحفاظ على الوضع القائم ، ولكنه لا يقول شيئاً حول أي مكونات محددة لملف السياسة الخارجية سوف تُستخدم سعياً لإنتاج سلع السياسة الخارجية. ولناخذ مثلاً افتراضياً: فلنفرض أن دولة تمر بزيادة مفاجئة في مواردها المتاحة للسياسة الخارجية. فإنها سوف تخصص نسبةً من هذه الموارد لإحداث تغيير ، ولكن كيف؟ وربما كان بمقدورها أن تبادر بإثارة نزاع ، وربما أمكنها تقديم معونة خارجية ، أو كان بمقدورها أن ترفع إمكاناتها المتعلقة بنقل القوات لأماكن بعيدة بقصد التغيير. ومن ثم ، تقودنا النظرية إلى توقع زيادة في الإنتاج الشامل للتغيير ، ولكن لم تجربنا بالضبط ما هي السلوكيات التي سوف تُستخدم. لهذا ، فإنه عندما تشير النظرية أنه يجب علينا توقع زيادة في السعي للتغيير ، فإننا نرى أحياناً زيادة في المبادرة بإثارة نزاع ، وفي بعض الأحيان لن يحدث ذلك لأن الدولة تختار زيادة إنتاج التغيير من خلال بعض الوسائل الأخرى. ومن ثم ، فبينما يمكننا وضع فرض بشأن علاقة إيجابية بين زيادات متوقعة في السعي للتغيير والمبادرة بإثارة نزاع ، ينبغي كذلك أن نتوقع أن العلاقة ستكون ضعيفة.

وهذه المشكلة أساساً هي تلك التي حددها موست وستار^(٢٧) باعتبارها الظاهرة المتعلقة بإمكانية إحلال السياسة الخارجية. وكانت أطروحتهما ، باختصار ، هي أن دراساتنا الإحصائية للعلاقات الدولية قد خلصت ، وعلى نحو متماثل ، إلى علاقات ضعيفة لأن الدول لديها أدوات عديدة للسياسة "قابلة للإحلال" ومتاحة للتعامل مع أي مشكلة محددة. فعلى سبيل المثال ، وباستخدام مصطلحات أطروحتهما ، فإن الدولة التي تتمنى تعزيز أمنها تستطيع فعل ذلك إما بزيادة تسليح نفسها وإما بالانضمام إلى تحالف ؛ وهكذا ينظر إلى التسليح والتحالف بوصفهما بديلين قابلين للإحلال. لقد كرسنا جزءاً من الفصل السادس ، والفصل السابع بأكمله لتطبيق نظريتنا

لبحث إمكانية إحلال بدائل السياسة الخارجية ، ولكن من المفيد تقديم عرضٍ موجزٍ غير رياضي في هذا الوقت. (سنقدم أطروحتنا الرياضية والبيانية في الفصل الخامس). ومن بين أكثر الفروض إثارةً من بين فروض نظريتنا هي تلك التي تحدد الارتباطات بين أفعال السياسة الخارجية. لقد افترضت الدراسات السابقة التي اكتشفت ظاهرة القابلية للإحلال أنه يجب أن تكون هناك علاقةً عكسية بين أي سلوكين قابلين للإحلال. وهكذا ، تقدم نظريتنا توقعاتٍ كثيرةً منقحةً بشكلٍ أفضل. لقد بيننا أن هذه العلاقة العكسية يمكن أن تصمد ، ولكن فقط تحت ظروف معينة. وفي ظل ظروفٍ أخرى ، يجب أن تختلف القابلية للإحلال السياسات مباشرةً.

سعت دراسات عديدة للكشف عن دليلٍ إمبريقي على حدوث استبدال السياسات. ولأن موست وستار Most and Starr ، لم يطورا أطروحتهما كنظريةٍ مكتملةٍ في ذاتها ومن نفسها ، (وكانت الفكرة أنه ينبغي أخذ القابلية للإحلال بعين الاعتبار في أي نظرية) ، فقد ألحق هذا العمل السابق مفهوم القابلية للإحلال بالواقعية الجديدة. وكان الافتراض الأساسي أن سلوك السياسة الخارجية موجةٌ لتعزيز أمن الدولة وأن تلك السياسات المحددة ، مثل الإنفاق على التسلح و تكوين التحالفات ، موجهةٌ لذلك الغرض. وكان الفرض الذي يوجه هذه الدراسات مؤداه أنه بما أن الإنفاق على التسلح والتحالفات هما سياستان قابلتان للإحلال لتوفير وسائل تحقيق الأمن ، فينبغي أن تتوقع علاقةً عكسيةً بينهما. وقد أظهر العمل التجريبي الذي تم القيام به حول هذه المسألة أنه ، وعلى عكس الفرض ، يميل الإنفاق على التسلح والتحالفات إلى التباين بشكلٍ مباشر^(٢٨) وربما يوحي هذا بخللٍ خطير في أطروحة القابلية للإحلال ، ويشير إلى قصورٍ خطير في الواقعية الجديدة ، أو يدل على أن التوقعات النظرية النابعة من أطروحة القابلية للإحلال كانت تفتقر إلى الدقة. وقد رأينا أن الأطروحة تفتقر إلى الدقة ، وفي الفصل الخامس ، أوضحنا أن النظرية المحددة بدقة تؤدي إلى فهمٍ لإمكانية الإحلال وبشكلٍ مغايرٍ لتوقعات الواقعية الجديدة.

إن أطروحتنا بخصوص القابلية للإحلال تتطلب منا أن نتبنى افتراضاً إضافياً. ويبدو هذا الافتراض معقولاً بشكلٍ بديهي ، ولكنه يفضي إلى بعض الاستنتاجات المفاجئة والمثيرة. إننا نفترض أنه عندما تقرر الدول أي أداةٍ من أدوات السياسة الخارجية تستخدم في إطار سعيها إما للتغيير أو للحفاظ ، فإنها تختار الأداة الأكثر كفاءة. وذلك لأنها سوف تنهمك في السلوك الذي ينتج أقصى قدرٍ من التغيير وإما الحفاظ يتأتى بقدرٍ محددٍ من الموارد المستهلكة. فمثلاً ، إذا كانت الظروف توحى أن الدولة سوف تسعى إلى تغييرٍ إضافي ، فسوف تنهمك في سلوك إنتاج التغيير أو مزيج من السلوكيات (مثل المبادرة بإثارة نزاع ، وتوفير معونة خارجية أو فرض عقوبات اقتصادية) التي سوف توفر أقصى قدر من التغيير في ضوء الموارد المتاحة. وهذا ينطوي على الفكرة الجوهرية لقابلية الإحلال.

وعلى أي حال لا نتوقع أن السياسات القابلة للإحلال سوف تكون بالضرورة متباينةً عكسياً ، بأي حال. افترضت الدراسات السابقة أنه لو تم تخصيص المزيد من الموارد لسياسة واحدة (مثلاً ، التحالفات) لوجب استبعاد

موارد من سياسةٍ أخرى (مثلاً، التسلح). وتوقعاتنا في هذا الصدد مختلفةٌ قليلاً. فإذا ركز شخصٌ ما على سياسة معينة، كالإنفاق على التسلح، ولاحظ زيادةً ما، فإن التوقعات حول كيفية تأثير هذا على السياسات الأخرى يعتمد على معرفة لماذا حدثت الزيادة؟. وفي سياق نظريتنا، توجد ثلاثة أسباب لتخصيص الدولة موارد إضافية لنوع معين من سلوك السياسة الخارجية وكلها ذات مضامين مختلفة فيما يتعلق بما ينبغي علينا ملاحظته بالنظر إلى سياساتٍ أخرى.

أولاً: إذا كان مقدار الموارد الشامل والمتوفر للسياسة الخارجية يزداد (أو يتناقص)، فلا بد أن نرى الموارد المخصصة لسياسةٍ واحدة في حالة ازدياد (أو تناقص). وعموماً، سوف نتوقع زيادةً في السلوك الساعي للتغيير وكذلك إلى الزيادة في السلوك الرامي إلى الحفاظ، وإنه لمن المحتمل أن يتم تخصيص المزيد من الموارد لجميع أنواع نشاطات السياسة الخارجية. وبالتأكيد ليس لدينا سببٌ لنتوقع أن الموارد المخصصة لأي سياسة سوف تتناقص. ولذلك، فعندما يكون التغيير في السياسة نتاجاً للتغيير في الموارد المتاحة، يمكننا أن نتوقع إما عدم حدوث تغيير وإما حدوثه في نفس الاتجاه في جميع السياسات الأخرى، بما في ذلك تلك القابلة للإحلال للسياسة المرصودة. وتتناقض هذه التوقعات مباشرةً مع البحوث السابقة التي نستشهد بها، إذ كان الكثير من التغييرات في السياسة مدفوعاً بتغيراتٍ في الموارد فإن من شأن ذلك أن يفسر الاستنتاجات السابقة بأن السياسات القابلة للإحلال تميل إلى التباين مباشرةً.

ثانياً: يمكن القيام بإعادة تخصيص الموارد المكرسة لسياساتٍ بعينها حينما تتغير التفضيلات النسبية للدولة بشأن التغيير والحفاظ. ذلك أنه عندما يدفع شيءٌ ما دولةً إلى زيادة أو إنقاص القيمة التي تسبغها على التغيير نسبياً لصالح الحفاظ على الوضع القائم فإنها سوف تعدّل مكونات ملف سياستها الخارجية نتيجةً لذلك. وقد يحدث مثل هذا التغيير في التفضيلات نتيجةً للتطور السكاني، أو التغيير في القيادة، أو كاستجابةً لسلوك الفاعلين الدوليين الآخرين. وفي هذه الحالة، سنتوقع ثانيةً ملاحظة أن السلوكيات القابلة للإحلال تتباين مباشرةً. ذلك أنه لو قامت الدولة بتحويل الموارد من السعي للحفاظ تجاه السعي للتغيير، فإن كل السلوكيات الساعية للحفاظ إما أنها ستبقى على حالها وإما أنها ستتناقص، في حين أن جميع السلوكيات الرامية للتغيير إما أنها سوف تبقى على حالها وما أنها ستزيد. ومن المثير أنه سيكون لنا أن نتوقع علاقةً عكسيةً بين السلوكيات غير القابلة للإحلال، ألا وهي تلك التي تُنتج مصالحاً أو سلعاً مختلفة للسياسة الخارجية.

وأخيراً: يمكن أن يتحول تخصيص الموارد بين السياسات عندما يُحدث شيءٌ ما تغييراً في الكفاءة النسبية التي تُنتج بها السياساتُ سلع السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، قد يُزيد التقدم المفاجئ في التقنية من الكفاءة التي يمكن للنفقات العسكرية من خلالها توفير الحفاظ على الوضع القائم؛ أو أنه إذا أصبحت الدولة التي كانت سلفاً

غير راغبة في تشكيل تحالف مهمةً بفعل ذلك ، فإن هذا التحالف المحتمل قد يصير أكثر جاذبية. وحينما يحدث ذلك ، نتوقع أن نلاحظ العلاقة العكسية بين السياسات القابلة للإحلال. ولو أن الأسلحة قد أصبحت أكثر كفاءةً في إنتاج الحفاظ ، نتوقع أن تُحوّل الدولة الموارد من سياسات إنتاج الحفاظ الأخرى وتقوم بتخصيص هذه الموارد للتسليح.

ويؤدي هذا إلى ثلاثة فروضٍ عامة يمكن اختبارها بطرقٍ متعددة :

• ف ١٠ : بشكلٍ عام ، إن استخدام السياسات التي تنتج نفس سلعة السياسة الخارجية يجب أن يتباين بشكلٍ مباشر.

• ف ١١ : لو أننا قمنا بضبط التغيرات في إمكانات الدولة وفي تفضيلاتها ، فإن استخدام السياسات التي تُنتج نفس سلعة السياسة الخارجية يجب أن يتباين بشكلٍ عكسي.

• ف ١٢ : لو أننا قمنا بضبط التغيرات في إمكانات الدولة وفي كفاءة سلوكيات السياسة الخارجية ، فإن استخدام السياسات التي تنتج سلع مختلفة للسياسة الخارجية يجب أن يتباين بشكلٍ عكسي.

وتوفر هذه الأطروحات تفسيراً للعلاقة بين أي زوجٍ من سلوكيات السياسة الخارجية. وسوف نتوقع ، مثلاً ، أن التسليح والتحالفات الساعية للحفاظ على الوضع القائم (وهي تلك التي تكون مع قوى أكبر) تتباين مباشرةً ، بالرغم من أننا نقوم بضبط التغيرات في الموارد والتفضيلات. ويمكن اختبار هذه الفروض بطرقٍ متنوعة ببساطة بفحص العلاقة بين أي زوجٍ من سلوكيات السياسة الخارجية.^(٢٩)

وبينما تقودنا نظريتنا أن نتوقع عدداً ضخماً من العلاقات المثيرة بين استخدامات أدوات السياسة الخارجية ، فإن المجموعة الأولى من العلاقات تثير اهتمامنا هنا. لقد اختبرت أدبيات حقل العلاقات الدولية تأثير التحالفات على السياسات الخارجية الأخرى للدولة. وقد ذهب معظم هذه الأعمال إلى فحص ما إذا كانت التحالفات تجعل الصراع العسكري أكثر أو أقل احتمالاً ، وانصرف كثيرٌ منها لدراسة كيفية تأثير التحالفات على قرارات الإنفاق على الدفاع الخاصة بأعضاء التحالف. ولذلك سوف نركز باختصار على عرض بعض استنتاجات نظريتنا والمتعلقة بتأثيرات التحالفات.

وسوف نقارب هذه المسألة آخذين في الاعتبار ما ينبغي أن نتوقعه بعد تكوين التحالف. ونفترض أنه حينما نرصد تكوين تحالف ، فإنه ينبغي أن يكون مسبقاً بشيء ما يجعل على الأقل أحد الموقعين راغباً في الانضمام إلى تحالف ، وهو الأمر الذي كان يتجنبه سلفاً. وكان هذا ليحدث متى تزايدت الكفاءة النسبية التي من خلالها يُنتج التحالف السلعة المركبة المرغوبة (التغيير بالنسبة للدولة التي تتحالف مع قوة أضعف ، والحفاظ بالنسبة للدولة التي تتحالف مع قوة أكبر). ويوحى ذلك بأن الفعل الخاص بتكوين التحالف يعمل على زيادة قدر التغيير و / أو الحفاظ

الذي يمكن إنتاجه من خلال انضمام السياسة الخارجية للدولة. (عودة للإشارة إلى الشكل رقم (٢،٢)، يتحرك منحني حد إمكانيات الإنتاج إلى الخارج نتيجة لانضمام الدولة إلى تحالف) ويؤدي هذا إلى استنتاجات عديدة تتعلق بتأثيرات تكوين التحالف على السياسات الأخرى.

وعموماً، ولأن منحني حد إمكانيات الإنتاج قد تحرك نحو الخارج، فإننا نتوقع أن يعقب تكوين التحالف زيادة شاملة في نشاط السياسة الخارجية. ذلك أن التحالفات تُحرر، ولا تقيد، كما كان مفترضاً على نحو شائع. فالكثير من الأدبيات الموجودة تعالج افتقاد السيادة باعتباره تكلفةً باهظةً للتحالفات. وترى نظريتنا أن التحالفات تعطي الدول حرية أكبر للفعل من خلال تحرير مواردها التي يمكن أن تُستخدم بطرقٍ أخرى. ونحن نسلم بأن بعض أشكال الفعل قد يتم تقييدها. فربما يلتزم الموقع، وخصوصاً الدولة المتحالفة مع قوة أكبر، بأفعال كان يُفضّل عدم القيام بها بطريقةٍ أخرى. فهذا هو الثمن المدفوع من أجل تحرير الموارد سعياً لتحقيق غاياتٍ أخرى، وبأي كيفية. ونفترض أنه ما لم تتفوق المكاسب، بمعنى حرية القدرة على الفعل، على التكلفة، بمعنى القيود، فلن يتأتى تكوين هذا التحالف.

ولا نتوقع زيادةً في كل سلوكيات السياسة الخارجية، بأي حال. ولنتذكر أننا نتوقع أن الدولة التي تجد نفسها قادرةً على إنتاج سلع سياسة خارجية أكثر سوف تنتج قدراً إضافياً من التغيير، وقدراً إضافياً من الحفاظ على الوضع القائم. ولأن التحالف المُكوّن حديثاً يوفر سلعةً أو أخرى (التغيير بالنسبة للدولة التي تتحالف مع دولةٍ أضعف، والحفاظ بالنسبة للدولة التي تتحالف مع دولةٍ أقوى)، نتوقع أن تُخفّض الدولة الموارد التي كانت ستخصصها بطريقةٍ أخرى لتلك السلعة وتحويلها إلى سلوكيات السياسة التي تنتج السلعة الأخرى. وهكذا، فإن الدولة المنضمة إلى تحالف يوفر لها الحفاظ يُتوقع أن تُخفّض على الأقل سياسةً أخرى مُنتجةً للحفاظ (النفقات الدفاعية، الرد على الصراع بالمثل) وأن تزيد على الأقل سياسةً واحدةً تنشُد التغيير (المبادرة بإثارة نزاع، المعونة الخارجية). وبالمثل، فإن الدولة المنضمة لتحالف يُنتج التغيير يُتوقع أن تُخفّض على الأقل سياسةً واحدةً أخرى تُنتج التغيير، وأن تزيد على الأقل سياسةً واحدةً تُنتج الحفاظ على الوضع القائم. ويؤدي هذا إلى عددٍ من الفروض الأكثر دقةً وقابليةً للاختبار.

• ف١٣: سوف تزيد الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أقوى، بصفةٍ عامة، تكرار مبادراتها بإثارة النزاعات، وتزيد من منح المعونات الخارجية، وتخصص نسبةً كبيرةً من ميزانياتها الدفاعية لإمكانات نقل القوة لأماكن بعيدة بقصد التغيير.

• ف١٤: سوف تقلل الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أقوى، بصفةٍ عامة، المستوى العام للنفقات الدفاعية الخاصة بها، وتكرار قيامها بالرد بالمثل على النزاعات.

- ف١٥ : سوف تقلل الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أضعف، بصفةٍ عامة، تكرار مبادرتها بإثارة النزاعات، وتقلل من منح المعونات الخارجية، وتخصص نسبة أقل من ميزانياتها الدفاعية لإمكانات نقل القوة لأماكن بعيدة بقصد التغيير.
- ف١٦ : سوف تزيد الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أضعف، بصفةٍ عامة، المستوى العام للنفقات الدفاعية الخاصة بها، وتكرار قيامها بالرد على النزاعات، والموارد التي تخصصها للدفاع ضد العمليات السرية.

الخاتمة . . .

قدمنا في هذا الفصل صياغةً غير رياضية لنظريتنا. وقد قدمنا افتراضاتنا وحددنا العديد من الفرضيات التي تؤدي إليها النظرية. ونبين في الفصول اللاحقة أنه يمكن استخدام نظريتنا لتؤدي إلى فهم وقائع معينة من السياسة الخارجية، ونعرض الصياغة الرياضية لنظريتنا. ونقدم بعض دراسات الحالة التوضيحية بحيث يرى القارئ كيف يُستفاد من نظرية السلعتين. ونحن نقوم بذلك لأننا نريد فهماً للنظرية، وتوضيح الفروق بينها وبين المداخل الأخرى لدراسة العلاقات الدولية على أن تكون كاملة التكوين في الوقت الذي نعرض فيه تحليلنا التجريبي. وفي حين أننا لم نُخضع جميع فرضياتنا التي عرضناها هنا للاختبار، إلا أننا نُخضع الكثير منها للاختبارات التجريبية.

لقد بدأنا هذا الفصل بملاحظة أن أحد الأمور الجذابة في الواقعية الجديدة هي أنها تُقدم شروحات للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية التي تعمل على عددٍ من المستويات المختلفة. لقد قدمنا عدداً من الأطروحات التي ترى أن الإطار النظري الذي بنيت عليه هذه النظرية يتسم بالتفوق. وعلاوةً على ذلك، سوف يظهر من مناقشتنا لهذه النقطة أن نظريتنا يمكن أن توفر شروحات عامةً للسلوك الدولي، ويمكنها أن تقود إلى فروضٍ دقيقةٍ غير متحيزة تربط المتغيرات الأساسية بعضها ببعض. وفي الفصل التالي، سوف نتحول إلى تطبيق النظرية لشرح سلوكيات سياسةٍ خارجيةٍ محددةٍ مُتخذةٍ من قِبل دولةٍ معينة (الولايات المتحدة) لبيان أن نظريتنا تقدم قاعدةً أكثر تفوقاً يمكن من خلالها تفسير مثل هذه الأحداث.

الهوامش

- (١) طبقاً ل قاعدة بيانات سيبري SIPRI للنفقات العسكرية ولبينات التقرير السنوي الخاص الصادر عن مكتب معونات التنمية في وزارة الخارجية اليابانية لعام ١٩٩٧م. والأخير متاح على الموقع :
<http://mofa.go.jp/policy/oda/summary/1997/02.html>
- وقد أخذت البيانات الخاصة بالمعونة الخارجية للولايات المتحدة في عام ١٩٩٦م من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية، وبالتحديد هو
- (٢) لنكون على ثقة، فإننا نقوم بالتعميم بشأن نطاق واسع من الأدبيات، ومن ثم فقد تجاوزنا خطر اختزال مدى الفكر الذي يقوم على

تراث الواقعية والواقعية الجديدة، فقد كان للنصوص الواقعية الأصلية مثل:

- Hans Morgenthau; *In Defense of the National Interest*. (New York: Knopf, 1951).
- Hans Morgenthau; "Another 'Great Debate': The National Interest of the United States?" *American Political Science Review*, Vol. 46 (1952), PP.961-988.
- Hans Morgenthau; *Politics among Nations*. (New York: Knopf, 3rd Ed, 1965a).
- George F. Kennan; *Realities of American Foreign Policy*. (Princeton: Princeton University Press, 1954).
- George F. Kennan; *American Diplomacy 1900-1950* (New York: Mentor Books, 1957).
- Henry A. Kissinger; *A World Restored-Europe after Napoleon: The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age*. (New York: Grosset and Dunlap, 1957).
- Robert. Gilpin; *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press,1981).
- John J. Mearsheimer; *Conventional Deterrence* (Ithaca: Cornell University Press, 1983).
- John J. Mearsheimer; "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security*, Vol. 15 (1990), PP. 5-56.
- Frank W. Wayman and Paul F. Diehl, (Eds.); *Reconstructing Realpolitik*. (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1994).

أثرها بشأن تطبيق الواقعية أو الواقعية الجديدة على أسئلة بحثية مختلفة. ويشمل الجدل حول جدوى وبراء الواقعية أعمالاً مثل:

- John A. Vasquez; *The War Puzzle* (Cambridge: Cambridge University Press,1993).
- John A. Vasquez; "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", *American Political Science Review*, Vol. 91 (1997) PP.899-912.
- Thomas Christensen and Jack Snyder; "Progressive Research on Degenerative Alliances" *American Political Science Review*, Vol. 91 (1997), PP.919-922.
- Waltz; Op. Cit. and
- Stephen M. Walt; "The Progressive Power of Realism", *American Political Science Review*, Vol. 91 (1997), PP. 931-35.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم بمعالجة موضوع الواقعية والواقعية الجديدة بالمثل لأغراضٍ تتعلق بمناقشتنا أثناء التمهيد حيث قررنا أن ثمة اختلافاتٍ معنوية بينهما. انظر بشأن هذه المناقشات:

- Waltz; Op. Cit.
- Robert O. Keohane; *After Hegemony*. (Princeton: Princeton University Press, 1984).
- Robert O. Keohane (Ed.); *Neorealism and Its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986a).
- Robert O. Keohane; "Realism, Neorealism, and the Study of World Politics." In:
- Robert O. Keohane; *Neorealism and Its Critics*, (New York Columbia University Press, 1986b) PP. 1-26. and
- M. Walt, Stephen; *The Origins of Alliances*, (Ithaca, Cornell University Press,1987).

كما أن هناك بعض النقاش الحديث حول جدوى الواقعية والواقعية الجديدة يشمل:

- Patrick James; Structural Realism and the Causes of War, *Mershon International Studies Review*, Vol. 39 (1995), PP. 181-208.
- Alan C. Lamborn; "Theory and Politics in World Politics." *International Studies Quarterly*, Vol. 41 (1997), PP. 187-214.
- Randall L. Schweller, and David Priess; "A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate", *Mershon International Studies Review*, Vol. 41 (1997), PP. 1-32.
- Andreas Osiander; "Rereading Early Twentieth-Century IR Theory: Idealism Revisited", *International Studies Quarterly*, Vol. 42 (1998), PP. 409-432.
- Robert A. Denemark; "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations", *International Studies Review*, No. 1 (1999), PP. 43-76.
- Takashi Inoguchi; "Peering into the Future by Looking Back: The Westphalian, Philadelphian and Anti-Utopian Paradigms", *International Studies Review*, No. 1 (1999), PP. 173-192. And:
- Bruce M. Russett, John R. Oneal, and Michaelene Cox; "Clash of Civilizations, or Realism and Liberalism Deja Vu? Some Evidence", *Journal of Peace Research*, Vol. 37 (2000), PP. 583-608.

(٣) نشير هنا بشكل واسع وإن لم يكن حصرياً إلى عملٍ حول السلام الديمقراطي. وثمة نماذج ممثلة لهذا الكيان الضخم من البحوث تضم:

- Melvin Small, and J. David Singer; "The War Proneness of Democratic Regimes, 1816-1965", *Jerusalem Journal of International Relations*, No. 1 (1976), PP.50-69.
- Steve Chang; "Mirror, Mirror on the Wall. . . Are the Freer Countries More Pacific?", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 28 (1984), PP. 617-648.
- Erich Weede; "Democracy and War Involvement", *Journal Of Peace Research*, Vol. 28 (1984), PP. 649-664.
- Michael Doyle; "Liberalism and World Politics", *American Political Science Review* Vol. 80 (1986), PP.1151-1171.
- Zeev Maoz, and Nasrin Abdolali; "Regime Types and International Conflict, 1816-1976", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 33 (1989), PP. 3-36.
- T. Clifton Morgan, and Sally Campbell; "Domestic Structure, Decisional Constraints and War: So Why Kant Democracies Fight?", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35 (1991), PP.187-212.
- Bruce Bueno de Mesquita, and David Lalman; *War and Reason*, (New Haven: Yale University Press, 1992).
- Zeev Maoz, and Bruce Russett; "Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1980, *American Political Science Review*, Vol. 87 (1993), PP.624-638.
- William J. Dixon; "Democracy and the Management of International Conflict", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 37 (1993), PP. 42-68.
- William J. Dixon; "Democracy and the Peaceful Resolution of International Conflict", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 1-17.

- James Lee Ray; *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition*, (Columbia, University of South Carolina Press, 1995).
- David L. Rousseau, Christopher Gelpi, Dan Reiter, and Paul K. Huth; "Assessing the Dyadic Nature of the Democratic Peace, 1918-88", *American Political Science Review*, Vol. 90 (1996), PP. 512-533.
- Nils Petter Gleditsch, and Havard Hegre; "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 41, No. 2 (1997), PP. 283-310.
- Etik Gartzke; "Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins-of the Democratic Peace", *American Journal of Political Science*, Vol. 42 (1998), PP. 1-27.
- Bruce Bueno de Mesquita, James D. Morrow, Randolph M. Silverson, and Alastair Smith; "An Institutional Explanation of the Democratic Peace", *American Political Science Review*, Vol. 93 (1999), PP. 791-807. And:
- Michael Mousseau; "Market Prosperity, Democratic Consolidation, and Democratic Peace", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP. 472-507.

وبشأن انتقادات السلام الديمقراطي انظر :

- Henry Farber, and Joanne Gowa; "Politics and Peace", *International Security*, Vol. 20 (1995), PP. 123-46.
- Henry Farber, and Joanne Gowa; "Common Interests or Common Politics? Reinterpreting the Democratic Peace", *Journal of Politics*, Vol. 59 (1997), PP. 393-417.
- Scott Gates, Torbjorn Knutsen, and Jonathon Moses; "Democracy and Peace: A More Skeptical View", *Journal of Peace Research*, Vol. 33 (1996), PP. 1-10.
- Miriam Fendius Elman; *Paths to Peace: Is Democracy the Answer?*, (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).
- Joanne Gowa; *Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace*, (Princeton, Princeton University Press, 1999). And:
- Errol A. Henderson (Jr.); *Democracy and War The End of an Illusion?*, (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002).

(٤) تتمثل النقطة التي نركز عليها في مختلف مناحي الكتاب في أن انتقادنا للواقعية الجديدة لا يقتضي التخلص من جميع جوانبها، إذ إننا نجد أن بعض افتراضاتها مفيدة تماماً وأن بعض الافتراضات الأخرى تحتاج فقط إلى تعديل. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الرؤى المستمدة من الواقعية الجديدة تتسم بصلاحياتها، وجدواها، وتشويقها. ونظريتنا مختلفة عن الواقعية الجديدة (ومنظورات أخرى) في كثير من الأوجه، ولكنها تشترك أيضاً مع الكثير منها في العموميات. ونأمل في الاحتفاظ بالكثير من الرؤى التي أنتجتها الواقعية الجديدة بينما تتجاوز الكثير من الحدود.

(٥) بمعنى أن عمل الواقعية الجديدة الذي يركز على عامل وحيد لتفسير سلوك الدولة يفقد القدرة على التفسير والتنبؤ في كثير من الحالات التي يغيب فيها التهديد الفعلي أو المحتمل لأمن الدولة. (المترجم).

E. H. Carr; *The Twenty Years' Crisis*, (New York, Harper, 1946).

- Frederick L. Schuman; *International Politics*, (New York, McGraw- Hill, 1948).
- Hans Morgenthau; *Politics among Nations*, New York: Knopf, 3rd Ed., 1965a)
- Hans Morgenthau; *Vietnam and the United States*, (Washington, DC, Public Affairs Press, 1965b).
- Gilpin; Op. Cit.
- Arthur A. Stein; *Why Nations Cooperate*, (Ithaca, Cornell University Press, 1990). And:
- Randall L. Schweller; *Deadly Imbalances*, (New York, Columbia University Press, 1998).

John H. Herz; *Political Realism and Political Idealism*, (Chicago, University of Chicago Press, 1951).

- Arnold Wolfers; *Discord and Collaboration*, (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1962).
- Ruben Jervis; "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 30 (1978), PP. 167-214. And:
- Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics?", *World Politics*, Vol. 36 (1984), PP. 461-496.

Barry. Buzan; *People, States, and Fear*, (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1983).

(٦) لتحديد المواضع للفاعلين بالنسبة لبعضهم بعضاً، وبالنسبة للمواضع للقائم (المترجم)

(٨) في النماذج المكانية المتطورة بشكل كامل تكون العلاقة الدقيقة بين المسافة والتفضيل محددة. ويمكن لهذه العلاقات أن تتخذ أشكالاً معقدة نسبياً وأن تتيح للفاعلين وضع أوزان بارزة مختلفة على القضية، ويجعل تفضيلاتهم في قضية ما مرتبطة بالنتائج المتوقعة أو الفعلية في قضية أو قضايا أخرى. انظر على سبيل المثال :

- Hinich, John O. Ledyard, and Peter C. Ordeshook; "A Theory of Electoral Equilibrium: A Spatial Analysis Based on the theory - Melvin J. of Games", *Journal of Politics*, Vol. 35 (1973), PP. 154-193.
- James M. Enelow, and Melvin J. Hinich; "A New Approach to Voter Uncertainty in the Downsian Spatial Model", *American Journal of Political Science*, Vol. 25 (1981), PP. 484-493.
- James M. Enelow, and Melvin J. Hinich; *The Spatial Theory of Voting*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1984).
- T. Clifton Morgan; "A Spatial Model of Crisis Bargaining?", *International Studies Quarterly*, Vol. 28 (1984), PP. 407-426.
- T. Clifton Morgan; *Untying the Knot of War*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1994). And:
- James D Morrow; "A Spatial Model of International Conflict?", *American Political Science Review*, Vol. 80 (1986), PP. 1131-1150.

(٩) لمناقشة دور القضايا في السلوك الدولي، انظر:

- Richard W Mansbach, and John A. Vasquez; *In Search of Theory: Toward a New Paradigm for Global Politics*, (New York, Columbia University Press, 1981).
- Paul R. Diehl; "What Are They Fighting For? The Importance of Issues in International Conflict Research", *Journal of Peace Research*, Vol. 29 (1992), PP. 333-344.
- Paul D. Senese; "Geographic Proximity and Issue Salience: Their Effects on the Escalation of Militarized Interstate Conflict", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 15 (1996), PP. 133-162.
- Paul R. Hensel; "Chatting a Count to Conflict: Territorial Issues and Militarized Interstate Disputes, 1816-1992", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 15 (1996), PP. 43-73.
- Paul R. Hensel; Contentious Issues and World Politics: The Management of Territorial Claims in the Americas, 1816-1992", *International Studies Quarterly*, Vol. 45 (2001), PP. 81-110.
- Sara Mitchell and Brandon Prins; "Beyond Territorial Contiguity: An Examination of the Issues Underlying Democratic Interstate Disputes", *International Studies Quarterly*, Vol. 43 (1999), PP. 169-183.
- Brett Ashley Leeds, Andrew G. Long, and Sara McLaughlin Mitchell; "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP 686-699. , and
- Doug M. Gibling; "Control the Issues, Control the Conflict: The Effects of Alliances That Settle Territorial Issues in Interstate Rivalries", *International Interactions*, Vol. 22 (1997), PP 341-368.

(١٠) قارن ذلك أيضاً بأي منظور آخر يفترض أن السياسة الخارجية موجهة فقط نحو هدف/سلعة واحدة، والتي تعد معالجة دافيد ليك David Lake للسياسة الخارجية الأمريكية مثلاً ممتازاً لها. فهو يرى بوضوح السياسة الخارجية بوصفها موجهة لإنتاج سلعة، أسماها الأمن. وتبدو صياغته المفاهيمية مشابهة لما قمنا به في هذا الصدد، ولكن القيد الخاص بالاقتصار على سلعة واحدة يمنع أخذ القرارات المتعلقة بالمبادلات بين الأشياء ذات القيمة بعين الاعتبار. انظر:

- David Lake; *Entangling Relations: American Foreign Policy in Its Century*, (Princeton, Princeton University Press, 1999).
- (١١) ولدفع هذه النقطة إلى أقصى مدى، وبكل ما في الكلمة من معنى، فإن كل ولادة، وكل محصول يتم إنشاؤه أو يفسد في الحقل، وأي منتج خُلِق أو دُمِّر، تنطوي على تغييرات، هامشية، بشأن توزيع الموارد عبر أرجاء الدولة. وبالنظر إلى الوضع القائم من خلال كل القضايا الممكنة (حتى تلك التي قد تكون محدودة الأهمية تماماً بالنسبة لصانع السياسة الخارجية)، نبدو مجبرين على القبول بأنه لا يمكن ان يكون سكونياً (ستاتيكيًا) في كل أبعاده.

(١٢) وليبقى في ذاكرتنا أن الاتجاه قد يكون مستويًا أي غير متغير. ولذلك، على سبيل المثال، فإن الاتجاه بشأن الإقليم الداخل في الولايات المتحدة لم يتغير لسنوات طويلة مضت وثمة توقع بأنه سيستمر غير متغير في المستقبل المنظور..

(١٣) كان العمل على هذه النقطة مطولاً، والأمثلة في:

- Leslie H. Gelb, with Richard K. Betts; *The Irony of Vietnam: The System Worked*, (Washington, DC: Brookings, 1979).
- Stanley Karnow; *Vietnam: A History*, (New York, Viking, 1983).
- George C. Herring; *America's Longest War*, (New York, Knopf, 1979). And:
- Lloyd C. Gardner; *Approaching Vietnam*, (New York, W. W. Norton, 1988).

Paul W. Schroeder; *The Transformation of European Politics, 1763-1848*, (Oxford, Oxford University Press, 1994), P778. (١٤)

(١٥) نتوجه بالشكر لأشلي ليدز Ashley Leeds و جيف ريتير Jeff Ritter لتزويدنا بهذا المثال.

(١٦) تعد كلمة contention مهمة هنا، فلو أن كل الدول اتفقت بشأن قضية ما، من قبيل وجوب تجفيف خليج المكسيك للمساعدة في التنقيب عن البترول، حينئذٍ سيبدو موقف التنسيق جلياً، ولن يتأتى حدوث تفاعل سياسي.

(١٧) أثار روبرت هيركافي Robert Herkavy هذا المثال المحدد معنا، ونعبر عن امتناننا لقيامه بذلك.

A.F.K. Organski; *World Politics*, (New York, Knopf, 2nd Ed., 1968). (١٨)

- A.F.K. Organski, and Jacek Kugler; *The War Ledger*, (Chicago, University of Chicago Press, 1980).
- Jacek Kugler, and Douglas Lemke (Eds.); *Parity and War*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1996).
- Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke, Allan C. Stam III, Carole Alsharabti, Mark Andrew Abdollahian, Brian Efrid, and A.F.K. Organski; *Power Transitions*, (New York, Chatham House, 2000). And:
- Gilpin; Op. Cit..

(١٩) نعتزف بأن هذا الوصف الموجز لنظريتي تحول القوة واستقرار الهيمنة لا يحيط بكل جوانبهما. وهو يفيد في الجمع بين نظريتين تنطويان على خلاف ملموس. ويتركز اهتمامنا على الصياغة المفاهيمية للوضع القائم وتوجه الدول نحوه، الأمر الذي يبدو متماثلاً في كلتي النظريتين.

- (٢٠) مناقشتنا لهذه القضايا في هذا الفصل مفاهيمية من حيث المبدأ. وسيظل هناك قدر من الغموض حتى الفصل الخامس حينما يتم تطوير الصيغة الرياضية للنظرية. فكما سنرى، تقوم الصياغة الرياضية على أشكال وظيفية لهذه الافتراضات وتنتج معادلات دقيقة.
- (٢١) في هذا الوقت، نناقش الانطباع العام عن هذا الافتراض. وسوف نقوم بصياغته بشكل أكثر دقة عندما نعرض الصياغة الرياضية للنظرية في الفصل الخامس.
- (٢٢) بالإضافة إلى ذلك، فلو أصبحت أي دولة تمثل هذه القوة، فإنه من المحتمل ألا نكون في حاجة لوجود نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية.
- (٢٣) فعلى سبيل المثال، يحتاج الطرف القائم بالهجوم أثناء القتال تفوقاً بنسبة ٣:١ لكي تدين له السيطرة، وذلك بافتراض تساوي قدرات الجنود والمعدات. انظر:
- Jack. Levy; "The Offensive/Defensive Balance of Military Technology: A Theoretical and Historical Analysis", *International Studies Quarterly*, Vol. 28 (1984), PP. 219-238.
 - Jack. Levy; "Declining Power and the Preventive Motivation for War", *World Politics*, Vol. 40 (1987), PP. 82-107.
 - George Quester; *Offense and Defense in the International System*, (New York, John Wiley, 1977).
 - Stephen M. Walt; "The Case for Finite Containment: Analysing U.S. Grand Strategy", *International Security*, Vol. 14 (1989), PP. 5-49.
 - John J. Mearsheimer; "Assessing the Conventional Balance: The 3:1 Rule and Its Critics", *International Security*, Vol. 13 (1989), PP. 54-89.
 - Joshua M. Epstein; "The 3:1 Rule, the Adaptive Dynamic Model, and the Future of Security Studies", *International Security*, Vol. 13 (1989), PP. 90-127. And:
 - T. N. Dupuy; "Combat Data and the 3:1 Rule", *International Security*, Vol. 14 (1989), PP. 195-201.
- (٢٤) لنأخذ في الاعتبار ما يلي: لو أن أوروغواي زادت فجأةً من إمكاناتها، لكان بمقدورها أن تدعم قدرتها على الدفاع عن مصالحها ضد الأرجنتين والبرازيل دون أن تحظى بالضرورة بالقدرة على تحدي مصالحهما وبالتأكيد بدون أن تكتسب القدرة على تحدي مصالح تايلاند.
- (❖) يقصد بها حركات التحرير القومي على سبيل المثال. (المترجم).
- (٢٥) لو أن دولة ثمنت جميع القضايا في الفضاء متعدد الأبعاد بالتساوي، فإن المسافة بين الوضع القائم والنقطة المثلى بالنسبة للدولة سوف تقاس في الهندسة الإقليدية البسيطة بمسافة في شكل خط مستقيم. ويتاح للدول أن تهتم ببعض القضايا أكثر من الأخرى، لذلك فإن المسافة بين الوضع القائم والنقطة المثلى، على أي حال، ينبغي النظر إليها من خلال وزنها الذي تكتسبه من بروز موضعها الذي تضعها الدولة فيه على أبعاد القضايا المختلفة. ومناقشة فنية في هذا الصدد انظر:
- Enelow and Hinich; Op. Cit. or
 - Morgan; *Untying the Knot of War*, Op. Cit.
 - Morrow; "Alliances and Asymmetry", Op. Cit.
- (٢٦)
- Benjamin Most, and Harvey Starr; "International Relations Theory, Foreign Policy Substitutability, and "Nice Laws", *World Politics*, Vol. 36 (1984), PP. 383-406.
- (٢٧)
- (٢٨) انظر على سبيل المثال:
- Paul R. Diehl; "Substitutes or Complements? The Effects of Alliances on Military Spending in Major Power Rivalries", *International Interactions*, Vol. 19 (1994), PP. 159-176. and
 - T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "Alliance Formation and Membership: The Pursuit of Happiness and Security", Paper presented at the annual meeting of the Peace Science Society, Columbus, OH, 1995.
- (٢٩) لا نتمنى أن نوحى بأن ذلك السبيل لإدارة هذه الاختبارات يتسم باليسر أو المباشرة بالضرورة. فكما سنشهد حينما نتحول للقيام بتلك المهمة في الفصلين السادس والسابع، فإن تصميم اختبار يتضمن ضبطاً ملائماً ويحيط بالعلاقة المحددة هو أمر من الصعوبة بمكان.